الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم: علوم الإنسانية

معاهدات المملكة الليبية مع الدول الغربية

(1951-1969م)

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبتين :
إيمان زاوي .
عبير دحدي

إشراف الأستاذة :
د. الكاملة فرحات

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
أحمد بالعجال	أستاذ محاضر-أ	رئيسا	جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي
الكاملة فرحات	أستاذ محاضر-أ	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي
عبد الحاكم بن عون	أستاذ محاضر-أ	مناقشا	جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي

السنة الجامعية:2022/2021م

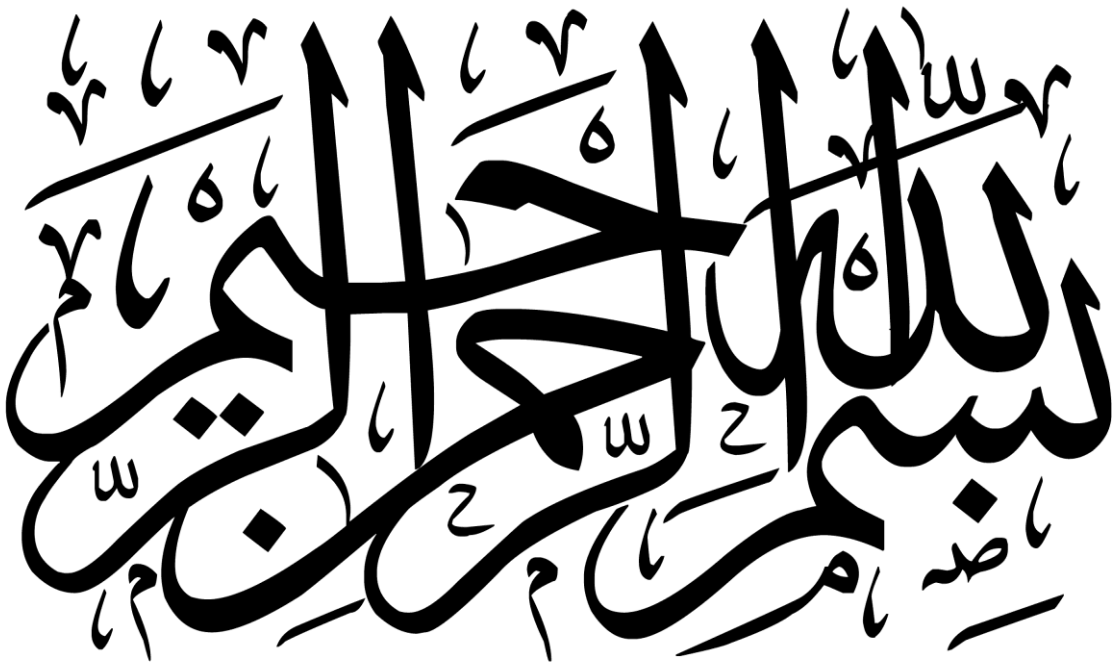
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

(وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد)

سورة إبراهيم، الآية 7

فالحمد لله عز وجل حمدًا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

وقال صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

فلابد في هذا المقام أن نذكر لأهل الفضل فضلهم علينا وعليه:

نتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل، وفي تذليل ما واجهنا من صعوبات ونخص بالذكر الدكتورة المشرفة الكاملة فرحات التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذه المذكرة.

كما نتوجه بالشكر إلى كافة الأساتذة الأفاضل بقسم التاريخ بجامعة الوادي، وإلى لكل من علمنا حرفا في مشوارنا الدراسي.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا :

إلى من أماط الأشواك عن دربي ليُمهدا لي طريق العلم والمعرفة والداي الحبيبان ...

إلى من تقاسمت معهم طفولتي ولحظات حياتي إخوتي وأخواتي الأعزاء ...

إلى كل من جمعني بهم ذات القسم وذات المدرج ....

إلى قسم العلوم الإنسانية خاصة، وتخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر عامة ...

إلى من شاركتني مشقّة إنجاز هذه المذكرة صديقتي العزيزة عبير دحدي.

إيمان

الإهداء

أهدي ثمري جهدي هذا:

إلى من كان لي سندا في هذه الحياة والدي ووالدتي الحبيبان.

وإلى كل من أخواتي وأخي الصغير.

إلى كل من كان معي في مشواري الدراسي والجامعي من زملاء وأساتذة.

إلى من شاركتني عناء هذا البحث صديقتي الغالية إيمان زاوي.

عبير

قائمة المختصرات:

1. القسم العربي:

الاختصار	المعنى
تر	ترجمة
تق	تقديم
ج	جزء
دب	دون بلد
دت	دون تاريخ
دد	دون دار
دط	دون طبعة
ص	صفحة
ص ص	أكثر من صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
م	تاريخ ميلادي

2.القسم الأجنبي:

P	Page

مـــقـدمة

خضعت ليبيا للاستعمار الإيطالي في بدايات القرن 20م، وذلك في إطار تكملة استعمار البلدان المغاربية، ومنذ ذلك الوقت حرصت إيطاليا على جعل ليبيا امتدادا لها من الجهة الجنوبية، واستمر وجودها فيها إلى غاية خسارتها في الحرب العالمية الثانية، ودحر جيوشها على يد قوات الحلفاء سنة 1943م، لتخرج إيطاليا من ليبيا بعد ما يقارب الأربعين سنة من الاحتلال، ولتملئ الدول المنتصرة في الحرب (بريطانيا ـ فرنسا ـ الولايات المتحدة الأمريكية) الفراغ، وتخضع ليبيا لإدارة عسكرية مشتركة بينها. إلاَّ أن الشعب الليبي وقف رافضا للإدارة الأجنبية ولأي فكرة لتقسيم البلاد الليبية، وتمسك بمطلب الوحدة والاستقلال.

والجدير بالذكر أن ليبيا تحصلت على استقلالها سنة 1951م، وقد مرّ ذلك بصعوبات كبيرة تمثلت في صراع الدول الكبرى السالفة الذكر إلى جانب الاتحاد السوفياتي حول مصير ليبيا في سلسلة من المؤتمرات لوزراء خارجيتها ضمن ما أطلق عليه حينها قضية المستعمرات الإيطالية السابقة، ولكن نتيجة لأطماع كل واحدة من تلك الدول بالانفراد بالوصاية على ليبيا لم تجد القضية حلاً سوى رفعها للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي قامت بمنح ليبيا الإستقلال شريطة قدرتها على اجتياز مرحلة انتقالية حددتها بسنتين، وقد واجهت ليبيا صعوبة في هذه المرحلة مما اضطرها لعقد معاهدات مع الدول الغربية، وعليه ارتأينا القيام بدراسة تاريخية تخص هذه المعاهدات، فكان موضوع دراستنا موسوما بـ:

" **معاهدات المملكة الليبية مع الدول الغربية 1951 ـ 1969م**".

الإشكالية الرئيسية:

- **ماهي المعاهدات التي جمعت بين المملكة الليبية والدول الغربية في الفترة الممتدة من 1951 إلى 1969 م؟**

الإشكاليات الفرعية:

ـ ما هي الظروف التي سبقت عقد تلك المعاهدات؟

ـ ما هي أبرز البنود التي تضمنتها كل معاهدة؟

ـ كيف كانت ردود أفعال أطراف المعاهدات؟

ـ ما أهم النتائج التي ترتبت عن تلك المعاهدات؟

دواعي اختيار الموضوع:

- رغبتنا بالتعمق أكثر في تاريخ ليبيا في العهد الملكي والعلاقات التي ربطتها بالدول الغربية.
- الاضطرابات الحاصلة في ليبيا في السنوات الأخيرة والتدخل الغربي في شؤونها الداخلية له جذور تاريخية، رغبنا في إماطة اللثام عنها وفهمها بشكل أفضل.
- قلة الدراسات الأكاديمية حول تاريخ المملكة الليبية عامة والمعاهدات التي جمعتها بالدول الغربية خاصة، من طرف الباحثين الجزائريين.
- **أهمية الموضوع:** تكمن أهمية الموضوع في كونه يدرس أحد أوجه السياسة الخارجية للمملكة الليبية اتجاه الدول الغربية.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

جاء الإطار الزماني للدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1951م إلى 1969م، والتي تمثل تاريخ تأسيس المملكة الليبية سنة 1951م بعد الإستقلال إلى غاية انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969م على يد العقيد معمر القذافي، أما الإطار المكاني فهو يمثل ليبيا بأقاليمها الثلاثة (طرابلس، برقة، فزان).

المنهج المتبع:

بالنسبة للمنهج المتبع في هذه الدراسة فقد ركزنا على المنهج التاريخي والذي اعتمدناه في استعراض وتقصي الأحداث التاريخية.

خطة العمل:

لمعالجة إشكالية هذه الدراسة اتبعنا خطة مقسمة إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة إضافة إلى ملاحق، حيث تضمن المدخل الصراع الدولي بين القوى الغربية حول مصير ليبيا ورغبة كل دولة من تلك الدول في فرض وصايتها عليها بعد انسحاب إيطاليا منها، إضافة إلى مسيرة القضية الليبية في أروقة هيئة الأمم المتحدة حتى تمكنت ليبيا من نيل استقلالها، أما الفصل الأول فتناولنا فيه المعاهدة الليبية البريطانية وتطرقنا فيه إلى الظروف التي سبقت عقد المعاهدة والبنود التي تضمنتها، إضافة إلى النتائج المترتبة عنها،

أما الفصل الثاني فتضمن المعاهدة الليبية الأمريكية وتطرقنا فيه إلى ذكر الظروف التي سبقتها والاتفاقيتين التي تضمنتها فضلا عن التعديلات التي تبعتها، وأخيرا النتائج المتوصل إليها، والفصل الثالث عالج المعاهدة الليبية الفرنسية، حيث تطرقنا فيه إلى ظروفها وأبرز بنودها إضافة إلى نتائجها، وأنهينا دراستنا بخاتمة تضمنت الاستنتاجات والنتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا، كما تضمنت الدراسة مجموعة من الملاحق.

أهم مصادر ومراجع البحث: تعددت المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في دراستنا نذكر منها:

1ـ المصادر: تعددت المصادر التي اعتمدناها بين كتب ومذكرات شخصية ووثائق أرشيفية نذكر منها كتاب: "معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا " للمؤلف المصري سامي حكيم، وكذلك كتاب "حقيقة ليبيا" لنفس المؤلف والذي استفدنا منهما بالاطلاع على البنود وتحليلها والنتائج المترتبة عن هذه المعاهدات، ولكن يعاب على سامي حكيم كونه انتقد المعاهدات الليبية مع الدول الغربية ووزارة مصطفى بن حليم نقدا لاذعا ولم يراعي الظروف التي أدت إليها من الأساس، إضافة إلى مذكرات السياسيين الليبيين المواكبين للعهد الملكي ونذكر منهم مصطفى بن حليم وكتابه "صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي" وعثمان الصيد وكتابه "محطات من تاريخ ليبيا" والتي تسرد تفاصيل مهمة عن علاقات المملكة الليبية مع الدول الغربية وكذلك وثائق أرشيف المخابرات الأمريكية.

2 ـ المراجع: اعتمدنا على مجموعة معتبرة من المراجع نذكر منها مذكرة دكتوراه بعنوان "دور إدريس السنوسي في الحركة الوطنية في ليبيا وتأسيسه للمملكة الليبية 1911- 1969م" لإدريس محمد حسين أبوبكر، والتي تطرقت للدور البارز للملك إدريس السنوسي في التفاوض مع الدول الغربية، كذلك مذكرة دكتوراه بعنوان "المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911- 1969م" لنبيل لزعر، والتي استفدنا منها في فهم الصراع الدولي على ليبيا وصولا إلى إبرام المعاهدات، ومذكرة ماجستير لسحر جميل جبار تحت عنوان مصطفى أحمد بن حليم ودوره السياسي في ليبيا 1921- 1957م"، والتي تطرقت للدور البارز لرئيس الوزراء مصطفى بن حليم في المعاهدات كونه أبرز المفاوضين الليبيين فيها.

كما اعتمدنا على مجموعة من المراجع الأجنبية والمجلات والدوريات التي ساهمت في خدمة موضوعنا.

الصعوبات:

ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذا الموضوع نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

ـ قلة المصادر والمراجع التي تدرس هذه الفترة الزمنية من تاريخ ليبيا كونها فترة قريبة من زماننا.

ـ مواجهة الصعوبات في الوصول إلى عدد من المؤلفات والوثائق لعدم توفرها على شبكة الأنترنت أو المكتبات المحلية.

مـــدخـــل

احتلت إيطاليا ليبيا سنة 1911م وتوجب على الليبيين مقاومة الاحتلال الإيطالي بحكم الدين والشرع، فبدأت حركة الجهاد منذ عام 1911م بقيادة سيدي أحمد الشريف[1] ثم تولّاها عمر المختار[2]والتي استمرت عشرون عامًا كاملة انتهت بإعدامه سنة 1931م[3]، وبعد استشهاده أصيبت حركة الجهاد الليبية بضربة قاتلة، فبدأت مرحلة من أسوء مراحل العمل الوطني وأشدها على نفوس الليبيين الأحرار، وكاد اليأس أن يتسرب إليهم في تلك الحقبة من تاريخ العمل الوطني، إلاَّ أن المهاجرين الليبيين إلى مصر وسوريا وتونس واصلوا جهادهم السياسي والإعلامي مهاجمين الاحتلال الإيطالي لوطنهم في جرائد القاهرة ودمشق وتونس[4].

ومع بداية الحرب العالمية الثانية سنة 1939م لاحت أول فرصة أمام الليبيين لتحرير أنفسهم من الحكم الإيطالي[5] بعدما دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا[6] ضد الحلفاء ليبدأ العمل الجدي[7]، إذ عقد الزعماء الليبيون اجتماعا في 20 أكتوبر 1939م في دار الأمير

---

[1]**أحمد الشريف:** ولد أحمد الشريف السنوسي سنة 1873م في واحة الجغبوب، تربى ونشأ في حجر والده محمد الشريف السنوسي وحينما بلغ السادسة من عمره دخل تحت كنف عمه السيد محمد المهدي، حفظ القرآن الكريم على يد علماء الطريقة السنوسية، بعد وفاة عمه تولى أحمد الشريف زعامة الحركة السنوسية، وخاض معارك الجهاد ضد الفرنسيين في مناطق مختلفة من السودان والتشاد والجنوب الليبي، ومع بداية الاحتلال الإيطالي سنة 1911م قاد حركة الجهاد ضد الإيطاليين، توفي سنة 1933م. ينظر: عبد المالك بن عبد القادر: الفوائد الجلية في تاريخ العائلة السنوسية، دط، دار الجزائر العربية، دمشق، 1966م، ص ص57-67.

[2]**عمر المختار:** هو عمر بن مختار بن فرحات من عائلة غيث، من إحدى بطون قبيلة المنفة في شرقي ليبيا، كان والده من كبار رجال المنفة، ولد عمر المختار سنة 1872م في طبرق، وبعد وفاة والده تتلمذ على يد شيوخ الزوايا الصوفية في برقة والجغبوب، درس القرآن الكريم واللغة العربية اتقن بعض المهارات والحرف اليدوية كالنجارة والحدادة والبناء والزراعة، ومنذ عام 1918م أصبح القائد الأول لحركة الجهاد الليبي استشهد يوم 16 سبتمبر 1931م. ينظر: محمد محمود إسماعيل: عمر المختار شهيد الإسلام وأسد الصحراء، دط، مكتبة القرآن للطباعة والنشر، القاهرة، دت، ص70.

[3] خالد محمد سعيد: اللجنة الطرابلسية ونشاطها السياسي خلال فترة 1943- 1951م، رسالة لنيل درجة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا، 2018م، ص7.

[4]جلال يحي: المغرب العربي الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ط3، الدار القومية للطباعة والنشر، الأسكندرية، 1966م، ص85.

[5] مروان سمير عقله نصير: برقة تحت الاحتلال البريطاني 1942-1953م، رسالة لنيل درجة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 1998م، ص32.

[6]محمود شاكر: التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي، لبنان، 1996م، ص 33.

[7] شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1977م، ص 392.

محمد إدريس السنوسي[1] بالأسكندرية، وفي ذلك الاجتماع التاريخي خول الحاضرون الأمير بأن يمثلهم وأن يجري باسمهم جميع الاتصالات الضرورية التي تقتضي مصلحة البلاد[2]، وبتاريخ أوت 1940م عقد اجتماع بالقاهرة أصدر خلاله المجتمعون الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "الجمعية الوطنية الليبية"، بيانا أعلنوا فيه وضع ثقتهم في بريطانيا العظمى، وخوض الحرب ضد إيطاليا بجانب جيوشها[3]، وقد حضر هذا الاجتماع الجنرال ويلسون[4] البريطاني وتحدث للحاضرين عن أهداف الحكومة البريطانية حيث قال: "نحن سنتعاون بأمانة وإخلاص حتى يتم للعرب تحقيق حريتهم وإعادة أراضيهم من الإيطاليين واستخلاص استقلالهم مرة أخرى"[5].

---

[1] **محمد إدريس السنوسي(1890-1973م):** ملك ليبيا وحفيد السيد محمد علي السنوسي الكبير، ولد في برقة وتلقى تعليما دينيا وتولى الزعامة السنوسية عام1915م، بعد الاحتلال الإيطالي لليبيا، واعترف به أميرا عام 1920م، وغادر ليبيا إلى مصر في أعقاب تولى موسليني السلطة في إيطاليا ووقوع معظم المدن الليبية تحت الحكم الإيطالي، ساهم في مجهود الحلفاء الحربي أثناء الحرب العالمية الثانية، واعترفت به بريطانيا أميرا على برقة عام 1949م، وأعلن تنصيبه ملكا على ليبيا وإعلانها دولة مستقلة عام 1915م، وأنشأ حكومة دستورية عام1963م وانتهج سياسة خارجية موالية للاستعمار، واستخدمت القواعد الأمريكية في ليبيا للعدوان على مصر، ساد الفساد في عهده بعد تدفق النفط في الستينات، وأطاحت به وبحكمه ثورة الفاتح من سبتمبر1969م بقيادة العقيد معمر القذافي، وانتقل إلى مصر في السبعينات بناءا على دعوة أنور السادات، ينظر: الكاملة فرحات: تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، ط1، سامي للطباعة والنشر، الجزائر، 2022م، ص 141.

[2] عبد الأمير قاسم كبه: المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي، دط، دار الأندلس، العراق، دت، ص 13.

[3] شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 392.

[4] **ويلسون:** هو هنري ميتلاند ويلسون ضابط في الجيش البريطاني، ولد في 5 أفريل 1881م بلندن، تخرج من الكلية العسكرية البريطانية برتبة ملازم ثاني عام 1900م، شغل منصب رئيس هيئة الأركان للقوات البريطانية في الشرق الأوسط من عام 1939م لغاية عام 1941م، تم تعيينه بمنصب القائد الأعلى للقوات البريطانية في الشرق الأوسط عام 1943م، وتولى منصب القائد الأعلى لقوات الحلفاء في الشرق الأوسط عام 1944م، توفي بلندن في 31 ديسمبر 1964م. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، كامل زهيري: الموسوعة السياسية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1974م، ص 583.

[5] إدريس محمد حسين أبو بكر: دور إدريس السنوسي في الحركة الوطنية في ليبيا وتأسيسه للمملكة الليبية (1911-1969م)، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، دب، 2016م، ص 134.

إضافة إلى ذلك فقد أعلن إيدن[1] وزير الخارجية في مجلس العموم[2] في 8 جانفي 1942م فيما بعد "بأن حكومة صاحبة الجلالة مصممة في نهاية الحرب على أن لا يرجع السنوسيين في برقة بأي حال تحت السيطرة الإيطالية"[3].

فتقدم الأمير إدريس السنوسي إلى البريطانيين، وطلب منهم إنشاء فرقة عسكرية ليبية أمدها البريطانيين بالسلاح والعتاد، وأخذت مكانها بين جيوش الحلفاء المحاربة لإيطاليا[4]، فقدم أفراد الجيش السنوسي ما باستطاعتهم لدعم قوات الحلفاء على الرغم من قلة عددهم[5].

وقد كان التفوق في بداية هذه الحرب التي دارت رحاها في الصحراء الغربية المصرية ألمانيا ـ إيطاليا في ليبيا إلى نهاية عام 1942م، حتى جرت معركة العلمين في أكتوبر عام 1942م التي انتصرت فيها القوات البريطانية الزاحفة من مصر بقيادة الجنرال مونتجمري[6]، وتراجعت القوات الإيطالية والألمانية التي كان يقودها الجنرال الألماني رومل[7]، وبعدها بدأ

---

[1] **إيدن(1897–1977م):** هو إيدن أنتوني سياسي ورئيس بريطاني، كان ربيبة ونستون تشرشل ووزير خارجيته، وتولى بعدها رئاسة الوزارة البريطانية في 1955م، حتى أنهى الاعتداء الثلاثي على مصر حياته السياسية، فاستقال في جانفي 1957م. ينظر: رؤوف سلامة موسى: موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، دط، دار ومطابع المستقبل، مصر، 2002م، ص ص83– 84.

[2] **مجلس العموم:** هو مجلس منتخب يتم فيه تمثيل الشعب البريطاني بالكامل حسب الدوائر الانتخابية بنسبة نائب واحد عن كل مئة ألف نسمة تقريبا. ينظر: طارق صالح عبد النبي المغربي: النظام السياسي الليبي طبيعته ومكوناته (1969 – 1999م)، دراسة تحليلية مقارنة، دط، المكتب العربي الحديث، مصر، 2008م، ص 46.

[3] Helen Chapin Metz: libya a country study, Library of Congress, Printing1, United States Government, 1987, p 32.

[4] الطاهر أحمد الزاوي: جهاد الليبيين في ديار الهجرة من سنة 1924–1952م، ط2، دارف المحدودة، بريطانيا، 1985م، ص 22.

[5] إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، قارة إفريقية، دط، ج2، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1993م، ص 82.

[6] **مونتجمري:** ولد برنارد مونتجمري في 17 نوفمبر 1887م وهو من أصل إيرلندي، درس في مدرسة سانت بول ثم الكلية الحربية في ساندهرست خدم بتفوق أثناء الحرب العالمية الأولى، وفي الحرب العالمية الثانية تولى قيادة فرقة في فرنسا، ثم عين قائدا لقيادة الجنوب الشرقي في بريطانيا، ولما ولي قيادة الجيش الثامن البريطاني في شمال إفريقيا في أوت 1942م أعاد الثقة للقوات المهتزة نفسيا، وتمكن من هزيمة الجنرال رومل واقتلاع قوات المحور من شمال افريقيا. ينظر: السيد فرج: معركة العلمين، دط، دار المعارف، مصر، 1967م، ص ص 63–64.

[7] **رومل:** ولد القائد الألماني أيرون جوهانز روميل في 15 نوفمبر 1891م بمدينة هيدنهيمويرتنبرغ في أسرة متوسطة الحال، الحال، درس في الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم عام 1910م، تدرج في الرتب العسكرية حتى رقي إلى رتبة الفيلق مارشال في عام 1942م وأصبح من أشهر قادة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، ينظر: شوقي محمد بدران: معركة العلمين وقادتها، دط، المخابرات الحربية، دب، 1967م، ص 41.

تراجع دول المحورفي ليبيا أمام القوات البريطانية من الشرق وقوات فرنسا الحرة القادمة من الغرب، فدخلت قوات الحلفاء (بريطانيا_ فرنسا) طرابلس في 23 جانفي 1943م، وفي 7 فيفري 1943م تراجعت قوات المحور وانسحبت نهائيا عن ليبيا، وكانت نهاية الاحتلال الإيطالي[1]، وقد أبدى الليبيون في هذه الحرب الكثير من فنون الشجاعة باعتراف الحلفاء[2]،غير أن ليبيا لم تنل الإستقلال الذي وعدت به[3]، بل خابت آمالهم بالوعود البريطانية، حيث سرعان ما تقاسمت الدول المنتصرة الأرض الليبية كمناطق نفوذ لها، فقد بسطت فرنسا سيطرتها على الجنوب الليبي: (إقليم فزان) لربطه بمستعمراتها في إفريقيا، في الوقت الذي احتفظت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بمناطق نفوذ لها بإقليم طرابلس لإقامة قواعد عسكرية[4]، بينما أخضعت برقة وطرابلس للإدارة العسكرية البريطانية[5].

وعلى ضوء ذلك ظهرت أحزاب سياسية في ليبيا، تعددت آراؤها فكان منها حزب الأحرار الذي طالب بوحدة ليبيا تحت إمارة السيد محمد ادريس السنوسي، ثم ظهر ممثلون لإقليم برقة وطالبوا هيئة الأمم المتحدة[6] بالآتي:

ـ استقلال البلاد تحت إدارة محمد إدريس السنوسي.

ـ تكوين حكومة دستورية وطنية.

ـ قبول هيئة وطنية لتمثيل البلاد في هيئة الأمم المتحدة.

---

[1] محمد علي داهش: المغرب العربي المعاصر، الاستمرارية والتغيير، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2014م، ص 324.

[2] محمود شاكر: مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقية، ليبية، ط1، الدار العلمية، لبنان، 1972م، ص 50.

[3] أمل عجيل وآخرون: قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم، دط، دد، لبنان، 1999م، ص 34.

[4] محمد عبد الرازق وآخرون: دور برقة السياسي في استقلال ليبيا(1931– 1951م)، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، ليبيا، دت، ص 59.

[5] صلاح العقاد: ليبيا المعاصرة، دط، معهد البحوث والدراسات العربية، دب، 1970م، ص 54.

[6] **هيئة الأمم المتحدة:** تأسست بصفة رسمية في يوم 24 أكتوبر 1945م، بعد أن صادقت على ميثاقها الدول الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، الاتحاد السوفياتي، فرنسا، الصين، وأغلبية الحكومات المستقلة الأخرى وكان عددها جميعا 51 دولة، ومنذ ذلك الوقت انضمت دول كثيرة حتى أصبحت دورة سبتمبر سنة 1964م (112 دولة)، وأبرز أهدافها حفظ السلم والأمن الدوليين والتعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. ينظر: سليمان محمود سليمان: الأمم المتحدة وممارسة نظامها، دط، دار القلم، مصر، 1964م، ص ص18–21.

ثم أعلنت هيئة تحرير ليبيا[1] في القاهرة تطالب جامعة الدول العربية[2] باعتبار ليبيا موحدة تحدها مصر شرقا وتونس غربا مع الإستقلال التام، كما ظهرت تيارات أخرى تطالب بالانضمام إلى مصر وتكوين دولة موحدة من مصر وليبيا، غير أن تعدد المطالب الحزبية في ليبيا أوشك أن يؤدي إلى تقسيم ليبيا وضياع استقلالها[3]، إلاّ أن المخلصين للبلاد بذلوا جهودًا مضنية لرأب التصدع في الوحدة الوطنية تمهيدًا لمواجهة المؤامرات العالمية ضد ليبيا[4].

وقد كانت أنظار العالم مشدودة نحو القضية الليبية نظرا لما رافقها من صدى إعلامي عالمي كبير نتيجة الخلاف الذي دار بين الدول الكبرى (بريطانيا– فرنسا– الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد السوفياتي)، حول تحديد مصيرها طوال السنوات الممتدة من 1945م إلى غاية 1948م[5].

وكانت بداية هذا الخلاف في مؤتمر بوتسدام لما اجتمع كل من تشرشل[6] وترومان[7]

---

[1] **هيئة تحرير ليبيا:** تكونت هذه الهيئة في 13 مارس 1947م بالقاهرة برئاسة بشير السعداوي وعضوية كل من أحمد السويحلي ومحمود المنتصر والأسباب التي دعت إلى تأسيسها جمع كلمة الليبيين على مطلب الإستقلال والوحدة. ينظر: محمد الهادي أبو عجيلة: دور الحركة الوطنية الليبية في الكفاح ضد الأطماع الأجنبية في ليبيا عقب الحرب العالمية الثانية، مجلة الساتل، دع، كلية الآداب، جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، دت، ص 114.

[2] **جامعة الدول العربية:** تأسست في 22 مارس 1945م، وقد شاركت في ذلك ست دول هي العراق، السعودية، سوريا، مصر، لبنان، شرق الأردن، وكان الهدف من إنشائها النظر في مصالح الدول العربية بصفة عامة وقت إنشائها، وكانت ليبيا أول دولة عربية تنظم إلى جامعة الدول العربية في سنة 1953م، ثم تبعتها بقية الدول العربية الأخرى. ينظر: عماد عمر محمد عبد الكريم: دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية(2011–2017م)، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، دب، 2018م، ص 29.

[3] محمود السيد: تاريخ دول المغرب العربي، دط، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000م، ص ص74– 75.

[4] رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، دط، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، دب، 1996م، ص 123.

[5] عمر جفال: جمعية العلماء المسلمين وموقفها من سياسة إدريس السنوسي اتجاه تحرير ليبيا (1940–1949م)، مجلة قضايا تاريخية، ع7، جامعة عمار ثليجي، الجزائر، 2017م، ص 149.

[6] **ونستون تشرشل:** ولد في بينكغهايم في بريطانيا عام 1874م، يعد أهم الزعماء في التاريخ البريطاني والعالمي الحديث، شغل منصب رئيس وزراء بريطانيا عام 1940م، واستمر فيه أثناء الحرب العالمية الثانية، خسر في انتخابات عام 1945م، وأخيرا تقاعد في عام 1955م، توفي عام 1965م. ينظر: ثامر عزام حمد سليم الدليمي: الإدارة الفرنسية في المغرب 1939–1956م، ط1، دار غيداء، المغرب، 2017م، ص ص 107–108.

[7] **هاري ترومان:** الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، شغل منصب رئيس لجنة فحص نفقات الحكومة في الحرب العالمية الثانية، عين عضو مجلس الشيوخ عن ولاية مسوري من 1935م إلى 1945م، أعلن عن مبدأ ترومان في مارس 1947م لمساعدة الشعوب التي تهددها الشعوب الشيوعية وقدم عام 1949م. ينظر: وائل محمد محمود الرفاعي: الانقسامات داخل الإدارة الأمريكية تجاه قرار تقسيم فلسطين 1947م، مجلة كلية الآداب، ع7، جامعة بورسعيد، مصر، 2016م، ص 22.

وستالين[1] في شهر جويلية سنة 1945م، للبحث في قضية المستعمرات التي كانت تابعة للدول المحور، وطلب ستالين أن تبحث قضية الوصاية عليها حالًا، كما طلب أن يساهم الاتحاد السوفياتي في تحمل أعباء الوصاية، ولكن القضية لم تبحث يومها بكاملها، بل أُحيلت إلى مجلس وزراء الخارجية مع بقية القضايا المتعلقة بمعاهدة الصلح مع إيطاليا وغيرها من الدول، ومجلس وزراء الخارجية هذا المؤلف من وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفياتي وفرنسا[2].

وفي 11 سبتمبر 1945م عقد وزراء خارجية الدول الكبرى، مؤتمرًا آخرًا في لندن لمناقشة قضية ليبيا[3]، وفي هذا الاجتماع قال مندوب الاتحاد السوفياتي إنه على ضوء الاحتلال العسكري البريطاني لبرقة وطرابلس واحتلال فرنسا لفزان، فإنه يطالب بتقسيم ليبيا إلى أربع أجزاء يدار كل جزء من هذه الأجزاء الأربعة من قبل دولة من الدول الكبرى على أن تدار طرابلس من قبل الاتحاد السوفياتي، أما الوزير الفرنسي رفض نظام الوصاية بسبب خطورته على المستعمرات الفرنسية المجاورة لليبيا، ودعى إلى عودة الأراضي الليبية إلى إيطاليا، وكانت بريطانيا قد رفضت عودة ليبيا تحت الحكم الإيطالي من جديد بناءًا على الوعد الذي وعدته للبرقاويين زمن الحرب، ولتعارضه مع مصالحها الاستراتيجية في إقليم برقة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد طالبت بأن تكون ليبيا تحت وصاية القوى الأربع الكبرى مجتمعة لمدة عشر سنوات لكن تحت إشراف الأمم المتحدة[4].

انعقد مؤتمر ثاني بباريس في شهر أفريل 1946م، تقدمت فيه بريطانيا باقتراح يقضي بمنح ليبيا استقلالها حالا، أما الاتحاد السوفياتي فقد أراد أن يروج للحزب الشيوعي في

---

[1] **ستالين:** ثائر ورئيس سوفياتي ولد في 21 ديسمبر 1879م، ناضل من أجل قيام الثورة الروسية الكبرى وخلف لينين في زعامة الحزب ورئاسة الدولة السوفياتية في 1924م،قاوم ألمانيا النازية ببطولة منذ 1940م، وأصبح بعد الحرب العالمية الثانية رئيس إحدى الدولتين العظيمتين، هاجم نظامه خروتشوف في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي في 1956م، توفي في 5 مارس 1953م. ينظر: رؤوف سلامة موسى: المرجع السابق، ص ص501-502.

[2] نقولا زيادة: محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الإستقلال، دط، معهد الدراسات العربية العليا، دب، 1958م، ص 163.

[3] فهد عباس سليمان السبعاوي: المملكة العربية السعودية والقضية الليبية 1945-1955م، مجلة المعارف للبحوث الدراسات التاريخية، ع24، كلية التربية، جامعة كركوك، العراق، دت، ص 173.

[4] علي عبد السلام عبد الله سلحب: ليبيا موقعها الاستراتيجي وصراع القوى الكبرى خلال أربعينات القرن الماضي، مجلة العلوم الإنسانية، ع15، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا، 2016م، ص 252.

الانتخابات الإيطالية العامة التي كانت وشيكة الوقوع فرأى أن تعاد المستعمرات إلى إيطاليا، مؤيدا بذلك الاقتراح الفرنسي السابق، أما الولايات المتحدة فقد اقترحت أنه إذا أعطيت إيطاليا إدارة مستعمراتها السابقة، يجب أن يقرر أيضا أن هذه المستعمرات يجب أن تستقل في غضون مدة معينة يتفق عليها مسبقا، وانتهى الاجتماع دون الوصول إلى نتيجة[1].

وفي 10 فيفري1947م تم التوقيع على معاهدة الصلح بين الدول الكبرى وإيطاليا، تخلت هذه الأخيرة بموجبها عن جميع مستعمراتها ومن بينها ليبيا، ومن هنا بدأت الدول العربية تعمل من أجل اتخاذ كل الوسائل بما يضمن حصول ليبيا على الإستقلال، إذ قامت كل من مصر والعراق والسعودية وسوريا والأردن ولبنان بإرسال مذكرة مشتركة إلى وزراء الدول الكبرى المجتمعين في باريس، طالبت فيها صراحة باستقلال ليبيا والحفاظ على وحدتها، وفي نوفمبر1947م عقد مساعدو وزراء خارجية الدول الكبرى مؤتمرا لهم، وتم الاتفاق على إرسال لجنة دولية إلى ليبيا للتعرف على الأوضاع فيها وعن رغبات سكانها، فوصلت لجنة التحقيق الدولية في 6 مارس 1948م إلى طرابلس وبرقة وفزان واستمعت إلى آراء سكانها، كما استمعت إلى آراء ممثلي سلطات بريطانيا وفرنسا، وتضمن التقرير الذي رفعته إلى وزراء خارجية الدول الكبرى إجماع من الليبيين على مطلب الإستقلال[2] .

وحين عجزت تلك الدول إلى الوصول إلى حل يرضي جميع أطرافها رأت كحل أخير أن تتفق على رفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة للنظر فيها، وفي سنة 1948م انتقلت القضية الليبية بالفعل إلى أروقة هيئة الأمم المتحدة[3]، وأدرجت القضية الليبية في الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة على جدول أعمال قسمها الأول المنعقد في سبتمبر عام 1948م بباريس، إلّا أنه لعدم وجود وقت كاف والانشغال بدراسة مسائل أخرى أُجلت القضية الليبية إلى القسم الثاني من الدورة الثالثة للجمعية العامة والتي ستعقد بمدينة ليك سكس في أفريل 1949م، ووضعت القضية الليبية في البند الأول من جدول أعمال اللجنة السياسية للجمعية العامة[4]، وتنفيذا لقرار الجمعية العامة في21 نوفمبر 1949م قامت هذه

---

[1] نقولا زيادة: المرجع السابق، ص 164.

[2] فهد عباس سليمان السبعاوي: المرجع السابق، ص ص 174-175.

[3] عمار جفال: المرجع السابق، ص 149.

[4] آمنة عثمان أحمد الرطب: جهود السيد أدريان بلت في تشكيل المجلس الاستشاري للأمم المتحدة في ليبيا (1949-1950م)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية،ع8، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا، 2021م، ص 2.

الأخيرة بانتخاب السيد "أدريان بلت"[1] ممثلا لها في ليبيا بتاريخ 10 ديسمبر 1949م، والذي باشر أعماله رسميا في1 جانفي 1950م[2]، بعد وصوله إلى طرابلس يوم 18 جانفي 1950م، وكان يساعده في عمله لجنة مكونة من10 أعضاء، تم إعادة تشكيلها بعد اجتماعها في سويسرا في3 أفريل فأصبحت تتكون من 21 عضو و7 أعضاء لكل إقليم من أقاليم ليبيا[3].

وبعد زيارة اللجنة الدولية لليبيا سنة 1949م دعت إلى منح الأقاليم الليبية استقلالها، إلّا أن الدول الغربية الأربعة التي كانت تبحث عن نفوذ بليبيا تقدمت بمشروع للأمم المتحدة سنة 1949م، ينص على تجزئتها إلى ثلاث أقاليم هي: طرابلس وبرقة وفزان كمناطق نفوذ إيطالية وبريطانية وفرنسية على التوالي[4]، وهو الذي عرف فيما بعد بخطة "بيفن ـ سفورزا" نسبة لوزير خارجية بريطانية "إرنست بيفن" ووزير الخارجية الإيطالي "كارلو سفورزا"[5]، لكن المصلحة السوفياتية تعارضت مع هذه القسمة[6]، إضافة إلى الكتل العربية والآسيوية التي عارضت هذا المقترح[7]، وأثار ذلك الإجراء موجة سخط عارمة بليبيا، واجتاحت كامل المدن مظاهرات واصطدامات بالقوات الأجنبية، وأعلنت حملات الاحتجاج الواسعة إلى درجة التهديد ببدء المقاومة المسلحة، ونتيجة لتلك الاضطرابات قررت جمعية الأمم المتحدة في نوفمبر1949م منح ليبيا الإستقلال بعد مرحلة انتقالية لا تتعدى بداية جانفي 1952م[8].

---

[1] **أدريان بلت:** دبلوماسي هولندي، سبق له وأن اشتغل ضمن كادر أجهزة عصبة الأمم، وهو يشغل يومذاك منصب مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة، وكان يجيد ويتقن إلى جانب اللغة الهولندية اللغتين الفرنسية والبريطانية كما كان له دور في استقلال ليبيا ولقي ترحيبا من القوى الوطنية. ينظر: إبراهيم العربي محمد المرابط: مندوب هيئة الأمم المتحدة السيد أدريان بلت ودوره في مسيرة استقلال ليبيا،ج1، مجلة كلية الآداب، ع29، كلية الآداب، جامعة الزاوية طرابلس، ليبيا، 1950م، ص 238.

[2] الطاهر أحمد الزاوي: المرجع السابق، ص 255.

[3] هنريكو دي ليونيبادوفا: استيطان شمال افريقيا، ليبيا، ط1، تر: إبراهيم أحمد المهدوي، دار حميثرا، مصر، 2020م، ص 394.

[4] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، دب، 2013م، ص ص 174-175.

[5] علي عبد السلام عبد الله سلحب: المرجع السابق، ص 253.

[6] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 175.

[7] علي عبد اللطيف احميدة: ليبيا التي لا نعرفها، دراسات منهجية في التاريخ والثقافة والمجتمع الأهلي 1830-2011م، دط، دار الهلال، دب، 2013م، ص 152.

[8] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 175.

وواجهت الحكومة الليبية مهمة صعبة تمثلت في كيفية تدبير الموارد المالية لتغطية نفقات دولة الإستقلال الوليدة، فالأقاليم الثلاثة كانت تعاني من عجز في إيراداتها الذاتية[1]، لأن الاقتصاد في تلك المرحلة كان سيئا للغاية[2]، وكانت الإدارتان البريطانية والفرنسية هما اللتان تتوليان تغطية ذلك العجز، وفضلا عن ذلك كانت الدولة الوليدة في حاجة إلى مصروفات جديدة من أجل تسيير دولابها الإداري، ومن أجل الإنفاق على بعض مشروعات التنمية الحيوية التي كانت البلاد في أمس الحاجة إليها[3].

وبعد صدور قرار الأمم المتحدة بتحقيق استقلال ليبيا، أعلنت بريطانيا أن العجز في الميزانية الليبية العامة يقرب من 1800700 جنيه استرليني يضاف إليه مبلغ 192500 جنيه مصروفات الحكومة الليبية بعد الإستقلال، ورأى مندوب الأمم المتحدة أن هذا العجز يجب تسديده عن طريق الإعانة الخارجية[4]، فاقترح المندوب الأممي أن يطلب من سكرتير العام للأمم المتحدة، تخصيص دعم مالي لميزانية الدولة الجديدة، باعتبار أن المنظمة الدولية هي التي قررت استقلال ليبيا، ويقع على عاتقها دعم هذا الإستقلال لكن للأسف لم تستجب أية دولة في المنظمة لهذا الطلب، وكانت الدول العربية المستقلة آنذاك سبع دول وهي: مصر ولبنان وسوريا والأردن والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن، ولم تكن لأية دولة منها إمكانيات تقديم مساعدة لليبيا، فنص قرار الأمم المتحدة على تحقيق استقلال ليبيا قبل نهاية عام1951م، وإذا لم يتم الإستقلال تعود القضية بطبيعة الحال مجددا إلى الأمم المتحدة، وكانت عودة ملف القضية إلى المنظمة الدولية، يعني ببساطة أن ليبيا ستفقد قرار الإستقلال، لأن أمورًا كثيرة تشابكت ما بين تاريخ اتخاذ القرار وتاريخ تنفيذه[5].

---

[1] محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، صفحات من التاريخ السياسي، ط1، ج1، مركز الدراسات الليبية، بريطانيا، 2004م، ص 275.

[2] علي معمر عبد المؤمن: ايرادات النفط والتنمية الاجتماعية في ليبيا (1960–1992م)، رسالة لنيل درجة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، دب، 1996م، ص 52.

[3] محمد يوسف المقريف: المرجع السابق، ص 275.

[4] نبيل لزعر: المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911–1969م، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2019–2020م، ص 395.

[5] نفسه، ص 395.

فقررت الحكومة المؤقتة برئاسة محمود المنتصر[1] فتح مفاوضات مع ممثلي فرنسا وبريطانيا وأمريكا والتي كانت لها وجود عسكري في ليبيا، وخاصة بعد اليأس من الحصول على المساعدات المالية من الأمم المتحدة أو من أي دولة عربية، وعليه تم توقيع اتفاقيات عسكرية مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 1951م، وكانت هذه الاتفاقيات مؤقتة لا تتجاوز مدة صلاحيتها ستة أشهر أوسنة على أكثر تقدير، وبعد إعلان الإستقلال يعاد النظر في الاتفاقيات إما بالإلغاء أو بالتمديد[2].

وأعلن استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951م قبل أسبوع من الموعد النهائي الذي حددته الأمم المتحدة، وأصبح الدستور معدًا للتنفيذ، وتولت الحكومة المؤقتة البلاد وأصبح لها صلاحيات كاملة، وكان أول رئيس للحكومة المؤقتة محمود المنتصر وفتحي الكيخيا[3] نائبا له ووزيرا للعدل والمعارف، وأصبح عمر شنيب[4] مديرا للديوان الملكي، وعين الملك إدريس حاكما للولايات الثلاثة، وتقدم بطلب انضمام ليبيا للأمم المتحدة، واليونيسكو وغيرها من المنظمات الدولية[5].

---

[1] **محمود المنتصر**: ولد بطرابلس عام 1913م، تلقى تعليمه في إيطاليا، عين رئيسا وزراء للحكومة الليبية المؤقتة في مارس 1951م وظل في منصبه حتى 15 فيفري 1954م عندما استقال بعد خلاف بين حكام المقاطعات والحكومة الوطنية ثم تم تعيينه سفيرا في بريطانيا العظمى، بعدها عام لمنصب رئاسة الوزراء في 24 جانفي 1964م وخلال هذه الفترة كان له دور فعال في عدم تجديد الاتفاقيات العسكرية مع بريطانيا والولايات المتحدة، بقي المنتصر في هذا المنصب حتى 21 مارس 1964م عندما استقال لأسباب صحية، لاحقا شغل منصب رئيس الديوان الملكي، توفي في 3 أكتوبر 1970م. ينظر:
Harris M.lentz: Heads of states and governments. routledgetaylor and francis group.london.2013.p519.

[2] إدريس محمد حسين أبو بكر: المرجع السابق، ص 254.

[3] **فتحي الكيخيا**: ولد في بنغازي، تحصل على الشهادة الثانوية في مدرسة الفرير في الأسكندرية عام 1919م، وحصل على إجازة في الحقوق من جامعة السوربون في باريس بين عامي 1964-1965م، ثم درس في كل من فرنسا، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية حتى تحصل على الدكتوراه عاد إلى بنغازي أصبح أول رئيس وزراء لإمارة برقة الوليدة سبتمبر 1949م، ثم أصبح نائبا لرئيس الوزراء محمود المنتصر في أول حكومة بعد استقلال ليبيا في ديسمبر 1951م، وتولى في الحكومة منصب وزير العدل ثم أصبح سفير ليبيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية من مارس 1954م حتى وفاته في أوت 1957م. ينظر: إدريس محمد حسين أبو بكر: المرجع السابق، ص 220.

[4] **عمر شنيب**: مجاهد وسياسي، ولد في درنة عام 1889م، وتعلم في المدارس التركية وأجاد التحدث والكتابة بها، عين عام 1950م رئيسا للديوان، ثم عضو بلجنة الواحد والعشرين رئيسا لممثلي برقة، ساهم بدور كبير في الحصول على استقلال ليبيا. ينظر: الطاهر أحمد الزاوي: المرجع السابق، ص 62.

[5] علي محمد الصلابي: تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، ط3، دار المعرفة، لبنان، 2009م، ص 562.

لكن الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة المؤقتة الليبية مع كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1951م القاضية بتقديم مساعدات مالية للدولة المستقلة حديثا، جرتها فيما بعد إلى معاهدات ذات طابع اقتصادي وعسكري مع تلك الدول الغربية، لتدخل ليبيا مرحلة جديدة من تاريخها تجدد فيه الدفاع عن سيادة الوطن.

الفصل الأول: المعاهدة الليبية البريطانية

تمهيد

المبحث الأول: ظروف ليبيا أثناء الإستقلال

أولا: الظروف السياسية

ثانيا: الظروف الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثاني: الاتفاقيات الليبية البريطانية 1951-1953م

أولا: الاتفاقية المالية والعسكرية المؤقتة 1951م

ثانيا: الاتفاقية الليبية البريطانية 1953م

1: بنود الاتفاقية العسكرية

2: بنود الاتفاقية المالية

المبحث الثالث: النتائج المترتبة عن المعاهدة

أولا: ردود الفعل على الاتفاقية

ثانيا: العلاقات الليبية البريطانية ما بعد 1953م

خلاصة الفصل

تمهيد:

خلف الاحتلال الإيطالي ظروفا متعبة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا الذي أدى إلى تهديم البنية الاقتصادية، بسبب العجز الذي عاشته الميزانية الليبية العامة، وعليه عقدت البلاد الليبية معاهدات مع المملكة البريطانية للنهوض بالاقتصاد الليبي، حيث انعكست هذه الأوضاع المتدهورة على الأوضاع الاجتماعية كالفقر والحرمان مما يترجم ذلك رفض الشعب الليبي لتلك المعاهدات.

المبحث الأول: ظروف ليبيا أثناء الإستقلال:

أولا: الظروف السياسية في ليبيا المستقلة:

عاشت ليبيا بعد الإستقلال ظروفا سياسية لا بأس بها خاصة بعد استلام الإدارة من الفرنسيين والبريطانيين، وتأسيس أول حكومة ليبية مؤقتة في أول جانفي 1952م، ومنه تم تأسيس جميع الهياكل للدولة، أولها مجلس الأمة والملك الذي أجريت فيه أول انتخابات نيابية تكون فيها برلمان باسم مجلس الأمة الليبية وسيادتها، فقسمت إلى فرعين هما مجلس النواب[1]، ومجلس الشيوخ، كما نشأت ثلاثة مجالس تشريعية وبجانبها ثلاث هيئات تنفيذية في كل من طرابلس وفزان وبرقة، إضافة إلى أن ليبيا قد أعلنت اشتراكها في الهيئات العربية والعالمية كالجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة[2].

كما كانت الأحزاب السياسية هي الأخرى قد تميزت بنشاطها بعد الاستقلال أهمها جمعية عمر المختار[3] التي تنشر بلسانها جريدة "الوطن" المحررة من طرف الأعضاء

---

[1] **مجلس النواب:** يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين في الولايات الثلاثة بمقتضى أحكام قانون الانتخاب الاتحادي، ويحدد عدد النواب على أساس نائب واحد عن كل عشرين ألف من الأهالي. ينظر: دستور المملكة الليبية المتحدة، المؤرخ في7 أكتوبر 1951م، أقرته الجمعية الوطنية الليبية، الفرع الثاني، المادة 100-101.

[2] محمد بن سعود: تاريخ ليبيا الحديثة، ط1، مطبعة الماجي، ليبيا،1961م، ص 55.

[3] **جمعية عمر المختار:** تأسست سنة 1942م، بزعامة أسعد بن عمران وعلي الفلاق ومحمد مخلوفي ومهدي المطرودي وهم زعماء الفصائل الليبية الموجودة في مصر، بدأت في شكل نادي رياضي باسم "عمر المختار" وبعد خروج القوات الإيطالية والألمانية من ليبيا عاد هؤلاء الشباب الذين تأثروا بالفكر القومي إلى الوطن وطالبوا بوحدة واستقلال ليبيا، واستأنفوا نشاط هذا النادي أول مرة في 4 أفريل 1943م، حيث تميز نشاطها في الثقافة والرياضة، فأنشأت مدرسة ثانوية وفتحت عدة مدارس ابتدائية، كما أصدرت نشرات رياضية بإسم برقة الرياضية، وكذلك "مجلة عمر المختار" وتولى الشباب زمام الأمور في هذه الجمعية وتوقف نشاطها يوم 12 ديسمبر1947م. ينظر: محمد سريج: النشاط السياسي الوطني في ليبيا 1928-1951م، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، ع11، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019م، ص 61.

القياديين[1]،تميزت هذه الجريدة بالمناداة بالاستقلال ووحدة ليبية تحت إمارة محمد إدريس السنوسي، وقد نشطت هذه الجمعية في برقة[2] أكثر من طرابلس[3] وفزان[4].

وقد اختنق الأهالي من التصرفات والظروف المتردية التي خلفتها الإدارة العسكرية البريطانية، حيث لجأ البريطانيين إلى الإجراءات المتطرفة، فبعد رحيل اللجنة الرباعية[5]بادروا إلى إلغاء جميع الامتيازات المؤقتة التي منحت للسكان، فوقف زعماء المنظمات السياسية المختلفة في طرابلس يدعون إلى إدانة التصرفات البريطانية[6]، فقد أشارت الجبهة الوطنية البرقاوية[7] إلى أن الإدارة العسكرية البريطانية قد وضعت في يديها كل إدارة البلاد، ولا تسمح تسمح للمواطنين الليبيين، بالمشاركة في الحكم، وأن الشعب يشكو من الضرائب الثقيلة والابتزازات[8].

كما فرضت الضرائب في ولاية برقة، والامتيازات من أجل الأجانب وتم إصلاح القوات العسكرية السنوسية، وقد كتبت "جريدة برقة" على الانعزال التدريجي عن البلاد العربية،

---

[1]محمد البشير المغيربي: وثائق جمعية عمر المختار، ط1، دار الهلال، لبنان، 1993م، ص 292.

[2]**برقة:** تطلق برقة على المنطقة الواقعة بين عقبة السلوم شرقا وحدود طرابلس غربا في مكان ما يقال المقطاع. ينظر: الطاهر أحمد الزاوي: معجم البلدان الليبية، ط1، دار مكتبة النور، ليبيا، 1968م، ص 56.

[3]**طرابلس:** وهي مدينة قديمة أنشأها الفنيقيون على الساحل الليبي في أوائل القرن الثالث الميلادي، وهي تعني إقليم المدن الثلاث. ينظر: مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، دط، ج18، الشركة العالمية للموسوعات، لبنان، 2003م، ص 77.

[4]مروان سمير عقله نصير: المرجع السابق، ص ص 68- 69.

[5]**اللجنة الرباعية:**وهي لجنة تتشكل من ممثلي الدول الأربع لتقصي الحقائق في المستعمرات الإيطالية السابقة، والتعرف على رغبات السكان فيها، ووضع تقرير على الأحوال الداخلية في تلك المناطق، صدرت التعليمات للجنة المذكورة بأن يقتصر دورها على ذكر الحقائق، وأن تمتنع عن تقديم أي توصيات تتعلق بحل مشكلة البلاد حلاً نهائيا، وقد وصلت اللجنة الرباعية إلى ليبيا في مارس 1948م،وغادرتها في 20ماي،قضت منها عشرة أيام في فزان، ينظر: المنصف الوناس وآخرون، التاريخ المجهول، العلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943-1956م، دط، معهد البحوث المغاربية المعاصرة، سراس للنشر، دب، 2012م، ص 147.

[6] نيكولاي إليتش بروشين: تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ط2، تر: عماد الحاتم، دار الكتاب الجديدة، لبنان، 1999م، ص ص 320-366.

[7]**الجبهة الوطنية البرقاوية:** وهي تنظيم سياسي يشكل حجر الزاوية للإمارة السنوسية في برقة ومن المحاربين القدامى ومن مشايخ القبائل التابعين السنوسية وعدد من أعيان بنغازي ودرنة، تأسست في 26 جويلية 1946م، في مدينة البيضاء، وفيها انتشرت الحركة السنوسية في برقة، ينظر: إدريس محمد حسين أبو بكر: ظهور ونشأة الأحزاب السياسية في ليبيا وموقفها من الإمارة السنوسية، مجلة ابن ليبيا، ج1، ع16، كلية البنات، جامعة عين الشمس، ليبيا، 2015م، ص 6.

[8]مروان سمير: المرجع سابق، ص 69.

وتحولها إلى محمية بريطانية فوقفت الجمعية الوطنية ضد مقترح التقليديين بتشكيل البرلمان عن طريق تعيين المندوبين وضد حرمان الأشخاص الذين عاشوا في برقة أقل من عشر السنوات حق الانتخاب[1].

كما كتب محمود الشنيطي: "لا شك أن الجمعية الوطنية الليبية[2] إنما تمثل الاتجاه الوطني الصادق الحريص على حرية البلاد ووحدتها واستقلالها"، فليس غريبا أن يعتقل زعماء في جوان1951م والزّج بهم في السجن، كما أصدرت الحكومة مرسومًا في جويلية من نفس العام بحل الجمعية الوطنية ومصادرة أملاكها، فحكم كل من مصطفى بن عامر[3]وعلي الزاوي بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات[4]، ولكنها واصلت نشاطها بالسر، وفي فيفري 1951م اتجهت الجمعية الوطنية إلى إدريس السنوسي بطلب تشكيل حكومتين مؤقتتين في طرابلس وفزان والاقتراح على دولتي الإدارة تمكين هاتين الحكومتين من تنفيذ مهامها، فعبر إدريس السنوسي عن موافقته خاصة بعد دعم ممثل بريطانيا ميزة جيدة في القاهرة لسهولة مواصلات الدبلوماسيين[5]، وبناءًا على ذلك قام المعتمد البريطاني بإصدار المنشور[6]حول السلطة في الفترة الانتقالية.

تزايدت تظاهرات الطرابلسيين ضد نظام الحكم الفيدرالي والحكومات المستقلة ذاتيا، وبدأ الكثيرون من الزعماء السياسيين يقفون بالفعالية ضد العرب، فأرسلوا الاحتجاجات إلى مندوب إلى منظمة الأمم المتحدة، ومجلس ليبيا وجامعة الدول العربية[7].

---

[1] مروان سمير: المرجع سابق، ص 69.

[2] **الجمعية الوطنية الليبية:** تشكلت الجمعية الوطنية في9 أوت 1943م، على يد الأمير إدريس السنوسي التي قررت المبايعة له وتفويضه الحكم بدون قيود وشروط وخوض الحرب إلى جانب بريطانيا، ينظر: عبد الكريم محمود غرايبة: دراسات في تاريخ إفريقيا العربية، ط1، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1960م، ص 119.

[3] **مصطفى بن عامر:** ولد في مدينة بنغازي 1908م وتلقى تعليمه الأول في كتاتيبها، ثم غادرها مهاجرا عام 1920م إلى مصر، وقد درس في الجامع الأزهر ونال منه درجة العالمية ثم تابع دراسته في كلية الآداب بجامعة فؤاد في القاهرة وتحصل منها على درجة ليسانس في جويلية 1941م،ثم عاد إلى وطنه ليبيا في عام 1943م ليعمل مفتشا في إدارة معارف برقة، كما تولى رئاسة جمعية عمر المختار، توفي بن عامر بمدينة بنغازي سنة 1990م. ينظر: إدريس محمد حسين أبو بكر: دور إدريس السنوسي ...، المرجع السابق، ص 168.

[4] محمود الشنيطي: قضية ليبيا، دط، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1951م، ص 324.

[5] ADRIAN PELT, Libyan Independence and the unted Nation,London,1907,p202.

[6] سامي حكيم: معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، ط1، دار المعرفة، مصر، 1963م، ص ص10-12.

[7] محمد حسين أبو بكر: ظهور ونشأة ...، المرجع السابق، ص 7.

ثانيا: الظروف الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا المستقلة:

بعد استقلال ليبيا أعلنت بريطانيا على العجز في الميزانية الليبية العامة، وبذلك استغلت هذا الوضع بحجة المساندة والإعانة الخارجية بعد عقد العديد من الاجتماعات يترأسها وزير الخارجية محمود المنتصر مع مندوبي الدول الغربية في لندن وجنيف، حيث اقترح ممثل بريطانيا في هذه الاجتماعات، أن ينقل الإسترليني الذي يغطي الليرة العسكرية في ليبيا إلى مجلس ليبي للعملة لتغطية عملة ليبية موحدة حتى يتسنى لها القبول في منطقة استرليني، فإذا نشأ نقد ثابت وفرضت الرقابة على المعاملات بالنقد الأجنبي وعلى الميزانية، فإن بريطانيا ستقدم الإعانة السنوية إلى الميزانية الليبية في ميزان مدفوعات[1].

كما أن الملك إدريس السنوسي قد مالت رغبته بالتعاون مع بريطانيا منذ البداية فقد كان يُوليها ثقة كبيرة من حيث أصالة الرأي السياسي وعزة الجانب، بل إن رغبته في عقد المعاهدة مع بريطانيا كانت جذورها ترجع لسنة 1940م[2]، منذ أن جازف بكل شيء مراهنا على حتمية انتصارها النهائي، فجرى التفاوض على معاهدة الصداقة والتحالف بين بريطانيا وليبيا على يد محمود المنتصر[3].

أما من الناحية الاجتماعية فقد عاشت ليبيا قبيل الإستقلال أوضاعًا متردية مصحوبة بالفقر والجهل نتيجة عدم الاستقرار السياسي والحروب الطاحنة التي شهدتها مختلف أنحاء البلاد، كما انعكست هذه الظروف وعرقلت بناء الدولة الليبية المستقلة، ورغم ذلك حاولت تجاوز كل الظروف وتشريع مواد دستورية للقيام بالتعليم منها المادة 28 التي تنص أن لكل مواطن ليبي الحق في التعليم، وفي المادة 29 عدم فرض قيود على التعليم، أما المادة 30 فقد تضمنت على أن يكون التعليم إلزامي لكل الأطفال الليبيين من الجنسين، فتضمن الحكومة انتشار التعليم من خلال إقامة المدارس الخاصة والعامة[4].

كما تنوع المجتمع الليبي من عدة فئات من ضمنها اليهود التي تعرضت لبعض الانتهازات والانتهاكات في ظل النظام الملكي[5].

---

[1] أحمد محمود علو السامراني وآخرون: الأزمة السياسية البريطانية– الليبية 1970– 1986م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية،ع22، دب، 2015م، ص 250.

[2] نفسه، ص 251.

[3] دي كاندول: الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، دط، تر: محمد القزيري، دد، بريطانيا، 1998م، ص 119.

[4] عبد الرحمان صالح محمد المخاطرة: التعليم في برقة خلال العهد الملكي، رسالة لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب البيضاء، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2016–2017م، ص 506.

[5] محمد يوسف المقريف: انقلاب القذافي الدور الإسرائيلي، دط، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، دت، ص 51.

المبحث الثاني: الاتفاقيات الليبية البريطانية 1951-1953م:

أولا: الاتفاقيات المالية والعسكرية البريطانية المؤقتة:

يرى البعض أمثال الساقزلي[1] أن المعاهدة عقدت مع بريطانيا من قبل أن يتولى الإدريس السنوسي شؤون الحكم، فعقدت الحكومة الليبية المؤقتة معاهدتين عسكرية ومالية مؤقتة في 13 ديسمبر 1951م،وقد تم توقيع هذه الاتفاقية من الجانب الليبي محمود المنتصر رئيس الوزراء، أما من الجانب البريطاني المعتمد البريطاني في طرابلس الغرب، ومن أهم مواد الاتفاقية المالية:

ـ يسري مفعول هذه الاتفاقية إلى غاية مارس 1953م.

ـ وضعت هذه الاتفاقية للتأكد من أن ليبيا ستتمتع بحالة من الاستقرار المالي والتطور الاقتصادي منتظم.

ـ تقدم حكومة المملكة المتحدة مساعدة مالية لليبيا قدرها مليون إسترليني لمدة خمس سنوات لمنظمات التنمية الليبية[2] بشكل الآتي، وبشرط أن تدار شؤون ليبيا المالية بطريقة ملائمة لإدراك ذلك القصد وبشرط أن تكون حكومة المملكة المتحدة مزودة بالمعلومات التامة.

ـ توافق الحكومة الليبية على أن يكون للمالية والاقتصاد موظف أعلى، وللحسابات مدقق عام "بريطانيين" ويجب أن يكون هذان موظفين في الحكومة الليبية خاضعين لقوانين الخدمة المدنية الليبية، كافة الشؤون المتعلقة بتعيينهما يجب أن تكون خاضعة للتشاور بين حكومتي المملكة المتحدة والمملكة الليبية[3].

---

[1] **الساقزلي:** خلف محمود المنتصر في رئاسة الحكومة" 18 فيفري 1954-11 أفريل 1954م"، وهو رئيس وزارة سابقة لبرقة في الفترة ما بين 1950-1951م، أنه كان واليا ورئيس للديوان الملكي، لكنه لم يبقى في منصبه أكثر من شهرين بعدما قدم استقالته لنشوب صراع جديد بين السلطات الاتحادية والإقليمية. ينظر: هنري جيب: ليبيا بين الماضي والحاضر، ط1، تر: شاكر إبراهيم، المنشأة الشعبية للنشر، مصر،1981م، ص 89.

[2] مصطفى أحمد بن حليم: انبعاث أمة...وسقوط دولة، دط، منشورات دار الجمل، ألمانيا، 2003م، ص 216.

[3] نفسه.

ـ الموظف الأعلى للمالية والاقتصاد أن يقابل رئيس الوزراء ووزير مالية الحكومة الليبية وسيكون الموظف الرئيسي للمالية والاقتصاد في تلك الحكومة... ويكون المدقق للحسابات[1].

وأخرى عسكرية عقدت إلى جانب الاتفاقية المالية، حرصت الحكومة الليبية المؤقتة على عدم إذاعتها لأنها تضمنت إقرار باستمرار الحال التي كانت عليها القوات البريطانية المرابطة في ولايتي برقة وطرابلس، على أن ينظم بقاء هذه القوات بمعاهدة تعقد فيما بعد[2].

ثانيا: الاتفاقيات الليبية البريطانية سنة 1953م:

بعد ستة أشهر من توقيع الاتفاقيات المالية والعسكرية المؤقتة استمرت المفاوضات متقطعة حتى أوائل فيفري 1953م،كما أعيد النظر في بعض موادها بلندن في شهري جوان وجويلية 1953م، حيث بدأت المفاوضات بين ليبيا وبريطانيا، فمثل ليبيا محمود المنتصر رئيس الحكومة ووزير الخارجية، أما الجانب البريطاني فكان يمثله سفير بريطانيا في ليبيا السير كيركبرايد[3]، ومن أهم ما أعيد النظر فيه:

1ـ بنود الاتفاقية العسكرية: تتضمن هذه المعاهدة 35 مادة لتحقيق الاتفاق والتعاون العسكري بين المملكتين، ومن أهم المواد:

المادة الأولى: امتلاك قاعدة بريطانية في العدم قرب طبرق[4].

المادة الثانية: اتفقت الحكومتان على التعاون الخاص بأساليب التدريب والتجهيز، فاتخذ كلاهما الخطوات اللازمة في التعاون مع بعضهما وإيجاد التناسق في وسائل التدريب

---

[1] علي شعيب: أسرار القواعد البريطانية في ليبيا، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ليبيا، 1982م، ص 18.

[2] بشير السني المنتصر: مذكرات الشاهد على العهد الملكي الليبي، ط1، دد، دب، 2008م، ص 66.

[3] **كيركابرايد:** كان سفير بريطانيا، في الأردن إلى بنغازي، كانت مهمته الأولى أن يفتح باب المفاوضات تمهيدا لعقد معاهدة تحالف بين بلاده وبين دولة ليبيا الحديثة. ينظر: مجيد الخدوري: ليبيا الحديثة، دط، تر: نقولا زيادة، دار الثقافة، لبنان، 1966م، ص 259.

[4] علي عبد اللطيف احميدة: دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، دط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012م، ص8.

والتجهيز، فاستعملت حكومة المملكة المتحدة[1] وساطتها لتسهيل تزويد القوات المسلحة الليبية بالأسلحة والذخائر والمعدات من المملكة المتحدة[2].

المادة الثالثة: استغلال الأراضي الليبية لأغراض العسكرية حيث يجوز لحكومة المملكة المتحدة أن تكيف الأراضي المتفق عليها لأغراض العسكرية، ولكنها لا تهدم المباني ولا تقتلع الأشجار والتدرب في بعض المساحات الواسعة البعيدة عن السكان، فتطبق هذه المادة على أملاك الدولة وبعيدا عن الأملاك الخاصة[3].

المادة الرابعة: مراقبة المملكة المتحدة الطائرات والسفن والمركبات، كما تتخذ الحكومة الليبية التدابير لفرض المراقبة عليها، وذلك لضمان سلامة القوات البريطانية[4]وممتلكاتها بليبيا.

المادة الخامسة: توليد النور والقوة المحركة واستخراج مواد البناء والتشييد إضافة لنقل المواد والبضائع.[5]

المادة السادسة: يجوز لحكومة المملكة المتحدة إنشاء داخل الأراضي المتفق عليها عن طريق المنظمات العسكرية، لتزويد أعضاء القوات البريطانية المصرح لهم بالكانتينات والمطاعم والتسهيلات لنشاط الترفيه الاجتماعي والثقافي ولبيع المواد والبضائع لهم، مع حفظ الأمن في الأراضي المتفق عليها أي أنه لا يدخل ولا يتجاوز ليبيون هذه الأراضي إلاّ

---

[1] **حكومة المملكة المتحدة:** بدأت كاندماج عدائي انتهى بشراكة كاملة في أقوى شركة مستمرة في العالم، كانت المملكة المتحدة تحتاج إلى التعافي من آثار الحرب مما أدى إلى معاناة واضطرابات سياسية واجتماعية. ينظر: مؤلف مجهول: الكتاب الأبيض الإنجليزي، دط، تر: يوسف توما البستاني، شارع الفجالة، مصر، 1913م، ص ص13- 29.

[2] **حكومة ليبيا:** تأسست الحكومة الليبية مع استقلالها في 1951م، تكفلت بالشؤون الليبية الاقتصادية والصحية والتعليم والخدمات العامة، كما أنها حرصت على تنمية الصناعة والزراعة، ينظر: محمود عارف قشقش: مسيرة التحديث المجتمع الليبي في العهد الملكي 1960- 1966م، التنمية الاقتصادية والاجتماعية نموذجا، دط، جامعة المرتب، ليبيا، دت، ص 422.

[3] سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...، المرجع السابق، ص 36.

[4] **القوات البريطانية:** وهي قواعد تتحكم من خلالها بريطانيا بشؤون ليبيا، لها أهداف ظاهرية وباطنية، نلاحظ من أهدافها الظاهرية محاولة حل المشكلات الاقتصادية والمساهمة في إخراج ليبيا من حالة الفقر والتخلف والحرمان، ولكن باطنها فهي تهدف للسيطرة على ليبيا واستغلال ثرواتها، لكنها فشلت في جميع محاولاتها التي بذلت من الداخل والخارج لإبعاد الشعب الليبي عن أمته العربية، فقد كانت ردة فعل الشعب على هذا الزيف والبهتان ردًا قويا وغاية في الأصالة وفي الثورية، ينظر: حسن يوسف اللوشي: الإجلاء، دط، مطابع الثورة والطباعة،ليبيا،1971م، ص ص 16-17.

[5] مجيد خدوري: المرجع السابق، ص ص 436-448.

بتسخير أو تصريح من القوات البريطانية، إضافة لسماح لها بإدارة خدمات البريد وحفظ الصحة فيها.

المادة الثامنة: تكوين المؤسسات الخاصة داخل الأراضي المتفق عليها عن طريق المنظمات العسكرية الخاصة وذلك لتزويد أعضاء القوات البريطانية بالمطاعم والتسهيلات لنشاط الترفيه الاجتماعي والثقافي، بإضافة لتسهيل الخدمات بناءًا على طلب حكومة المملكة المتحدة[1].

المادة التاسعة: تسلم السلطات الليبية مسؤولية مطار طرابلس المدني مع السماح للقوات البريطانية بالدخول إلى ليبيا والخروج منها مع ضمان لهم الدخول دون تأشيرات ولا مقتضيات الجوازات ودون تأشيرات وعدم دفع الرسوم للمرور والتنقل فيها.

المادة العاشرة: بالنسبة للقوانين واللوائح الجمركية يجوز لحكومة المملكة المتحدة، والمنظمات العسكرية المصرح لها أن تستورد إلى ليبيا معفاة من الرسوم الجمركية المواد والبضائع اللازمة لغرض العمل بموجب هذه الاتفاقية، إضافة إلى أنه تم إدخال العديد من الأحكام الخاصة بالضرائب والقضايا المدنية والمسائل الجنائية[2].

تم الاتفاق على أن تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشرين سنة كما أنها تبقى خاضعة لتعديل وإعادة النظر، وإقرارًا لذلك وقع الموقعان أدناه لتفويض الصحيح لكل منهما وبصم كل منهما ختمه.

حرر في صورتين بنغازي[3] في 29 جوان 1953م باللغتين العربية والإنجليزية، فوقع عن حكومة المملكة الليبية المتحدة "محمود المنتصر"، وعن حكومة المملكة البريطانية العظمى المتحدة "كركبرايد"[4].

---

[1] محمد عثمان الصيد: محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد، ط1، أعدت للنشر من طرف طلحة جبريل، المغرب، 1996م، ص 85.

[2] نفسه، ص 86.

[3] **بنغازي:** تبعد عن طرابلس قرابة ألف كلم، مدينة رائعة الجمال تربتها خصبة وهي بين البحر الممتد من مضيق جبل طارق غربا حتى قناة السويس شرقا، تتميز بالمناظر الخلابة والأزهار والورود، والمنتوجات الغذائية كالخضروات. ينظر: فريديريك موسكات: رئيس ابني، دط، تر: شاكر ابراهيم، مؤسسة آدم للنشر والتوزيع، دب، دت، ص 61.

[4] محمد عثمان الصيد: المرجع السابق، ص 87.

2- بنود الاتفاقية المالية: تم عقد هذه الاتفاقية إلى جانب الاتفاقية العسكرية من طرف الحكومتين المملكة البريطانية المتحدة والحكومة الليبية فاتفقا على مايلي:

المادة الأولى: أوضحت حكومة المملكة المتحدة البريطانية حسن نيتها من خلال عقد هذه الاتفاقية، وذلك بمساعدة ليبيا لتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي[1].

المادة الثانية: تقدم حكومة المملكة المتحدة مساعدة مالية سنوية لحكومة ليبيا من عام 1953م إلى غاية عام 1958م مبلغا قدره مليون جنيه استرليني سنويا لمنظمات التنمية الليبية القائمة في أفريل 1953م، ومبلغ مليونين وثمانمائة ألف[2] استرليني كمساعدة مالية لميزانية ليبيا، وتعتبر هذه المبالغ بموجب ترتيبات مؤقتة ترجعها ليبيا على شكل دفعات.

المادة الثالثة: تستخدم حكومة ليبيا ما تدفعه حكومة المملكة المتحدة وفقا لغاية هذه الاتفاقية، وبقصد المساعدة المالية التي يجب تقديمها خلال فترات السنوات الخمس للسنوات التالية.

المادة الرابعة: إن هذه الاتفاقية خاضعة لدوام ترتيبات العملة الليبية القائمة باستثناء ما تتفق عليه الحكومتان[3].

المادة الخامسة: تظل هذه الاتفاقية سارية لمدة عشرين سنة ويعاد النظر فيها كل عشر سنوات، وتكون هذه الاتفاقية خاضعة لإبرام ويتم التبادل وثائق الإبرام لليبيا في أقرب وقت[4].

وحررت تلك الوثيقة كذلك في 29 جوان 1953م في بنغازي باللغتين الإنجليزية والفرنسية[5].

---

[1] راشد البراوي: ليبيا والمؤامرة البريطانية، ط1، مكتبة النهضة، مصر، 1953م، ص 32.

[2] علاء الدين زردومي: التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013م، ص 65.

[3] راشد البراوي: المرجع السابق، ص 33.

[4] نفسه.

[5] مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، دد، دط، دب، 1992م، ص 319.

المبحث الثالث: النتائج المترتبة عن المعاهدة:

أولا: ردود الفعل على الاتفاقية:

أ-لجنة الشؤون الخارجية والدفاع: قد أشار أعضاء اللجنة بالخصوص إلى أن المعاهدة كانت خالية من ضمانة إمكانية إعادة النظر فيها بعد الفترة المحددة فيها "عشر سنوات"، وكانت المادة الثالثة من المعاهدة العسكرية تلزم الحكومة الليبية بالسماح بتدريب الجنود البريطانيين وتمرينهم في غير المناطق المذكورة، ولم يذكر في المادتين الخامسة والسادسة أي شيء عن تسليم الحكومة الليبية وبدون تعويض المؤسسات التي تبنى من قبل البريطانيين[1].

كما أن اللجنة قدمت ملاحظات مماثلة لذلك، فأحمد رفيق المهدوي[2] ممثل المعارضة وصف المعاهدة في كلمته التي ألقاها أثناء مناقشتها، كعملية استعباد دولة ضعيفة، وأبدى استياءه من إلزام الحكومة نفسها فوق ذلك كله بالحفاظ على راحة الجنود البريطانيين وأمنهم، أما فيما يخص المعاهدة المالية فقد أشاروا بأنها مجرد حبر على الورق، فالمساعدة الملموسة لم تحدد إلاّ لفترة خمس سنوات[3].

ب-رئيس الحكومة الليبية عبد المجيد كعبار[4]: قرر أن يبدأ مفاوضات جديدة مع بريطانيا بشأن المساعدة التي تقدمها لليبيا طبقا لنصوص المعاهدة الخاصة بإعادة النظر في هذه المعونة كل خمس سنوات، وبدأت المفاوضات في طرابلس يوم 21 جانفي 1958م،بين

---

[1] نيكولاي إيليتش بروشين: المرجع السابق، ص 390.

[2] **أحمد رفيق المهدوي:** ولد في بلدة فساطو في جانفي 1898م، حصل على شهادة التعليم الابتدائي باللغة التركية من الزاوية التي كان أبوه موظفا فيها، كان أحمد رفيق شاعرا، كان يألف الأشعار لشحذ العزيمة والتنويه بشأن الوطن، اضطر بسبب قسوة الطليان للخروج من الوطن، وقف به دولاب الحياة ومرها، رأى فيها من العبر ما استفاد منه في أخلاقه ورجولته ووطنيته، فاضت روحه في منتصف جويلية1961م، في مدينة بنغازي ينظر: الطاهر أحمد الزاوي: أعلام ليبيا، ط3، دار المدار الإسلامي، ليبيا، دت، ص 101.

[3] نيكولاي إيلتيش بروشين: المرجع السابق، ص 391.

[4] **عبد المجيد كعبار:** رئيس الوزراء الليبي السابق، ولد في طرابلس في ماي 1909م، من عائلة عرف عنها الجهاد ضد الاحتلال الايطالي منذ عام 1911م،كان من المساهمين في نشاطات الحركة الوطنية، وشارك في تأسيس حزب الاستقلال، انتخب رئيس لمجلس النواب في 26 مارس 1952م، أعيد انتخابه في عام 1957م، عين رئيسا للوزراء في25 ماي 1957م، وبقي في المنصب لغاية أكتوبر 1960م، توفي في عام 1978م. ينظر: مجيد خدوري: المصدر السابق، ص 271.

الجانبين الليبي والبريطاني اقترحت خلالها الحكومة البريطانية تخفيض المعونة من ثلاثة ملايين، فرفض رئيس الحكومة عبد المجيد كعبار هذا الاقتراح، وسافر إلى لندن حيث التقى مع وزير الخارجية البريطانية، واتفق معه على تخفيض المعونة نصف مليون، حيث تدفع ثلاثة ملايين، وفي الوقت نفسه تقوم بتدريب الضباط الليبيين، وتزويد ليبيا بالمعدات العسكرية[1].

ثانيا: العلاقات الليبية البريطانية ما بعد 1953م:

وفي عام 1954م بعد تولي مصطفى بن حليم[2] الوزارة تراجعت العلاقات البريطانية الليبية، الأمر الذي أدى لإعادة النظر في المساعدات المالية فاضطر للجوء إلى بعض الحيل المالية تتركز حول إظهار إيرادات الدولة الذاتية الفعلية بأقل من قيمتها الحقيقية، ليتمكن من إقناع بريطانيا لزيادة المساعدة السنوية التي تقدمها بريطانيا لسد العجز المالي في ميزانية الحكومة، كما بدا واضحا أن العلاقات البريطانية الليبية قد تراجعت حقا في أعقاب مشاركة بريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م[3]،الأمر الذي انعكس على العلاقات البريطانية–الليبية انعكاسًا شديدًا، من خلال ظهور فكرة تعديل المعاهدة البريطانية–الليبية، لكن بريطانيا حاولت إقناع الحكومة الليبية بالاستمرار بتنفيذ بنود المعاهدة، إذ تم إجراء مباحثات بين الجانبين عندما قام سلوينلويد[4]وزير الخارجية البريطاني بزيارة طرابلس في نهاية 1956م،ونجح في إقناع الحكومة الليبية باستمرار العلاقات وتعزيزها من خلال زيادة المعونة البريطانية لليبيا إلى نصف مليون جنيه استرليني، ثم قدم

---

[1] سامي حكيم: حقيقة ليبيا، ط2، مكتبة انجلو المصرية، مصر، دت، ص 120.

[2] **مصطفى بن حليم:** رئيس الوزراء سابق ورجل أعمال ليبي، ولد في 29 جويلية 1921م، في الإسكندرية، ينحدر من أسرة امتهنت التجارة، أنهى دراسته الثانوية في الإسكندرية، والتحق بكلية الهندسة ليتخرج منها عام 1945م، عمل مهندسا في مصر، وفي عام 1950ماستدعاه الملك إدريس السنوسي للعمل وزير الأشغال العامة والمواصلات في حكومة برقة، للمدة "1954–1957م"،وبعد استقالته عينه الملك مستشارا خاصا له بدرجة الوزراء، ثم سفيرا لليبيا، ثم تفرغ لأعمال المقاولات وأسس عددا كبيرا من الشركات ومصرفا، وبعد الثورة انتقل للعمل في الخليج العربي ولبنان، وفي عام1975م، حصل على الجنسية السعودية ولا يزال مقيما فيها. ينظر: فاتح رجب قدادرة: الثورة الجزائرية من خلال الساسة الجزائريين، المجلة الجامعية، ع17، مج3، كلية الآداب الزاوية، جامعة الزاوية، دب، 2015م، ص 9.

[3] محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، ط1، ج 3، مركز الدراسات الليبية، ليبيا، 2004م، ص 325.

[4] **سلوينلويد:** ولدعام 1904م، سياسي بارز في حزب المحافظين البريطاني شغل منصب وزير الخارجية، ثم منصب وزير الخزانة، ثم انتخب رئيسا لمجلس العموم في عام 1971م، وتقاعد في عام 1987م. ينظر:
Lloyd :Wikipedia ,the free encylopediaSelwyen

دعوة لرئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم، لزيارة لندن لاستكمال الترتيبات الإضافية، وذلك ما تم بالفعل، فقام الأخير بزيارة لندن برفقة وزير الخارجية الليبي علي سليمان الساحلي[1]، فجرت مباحثات مع الحكومة البريطانية، أسفرت عن اتفاق الجانبان على زيادة في المعونة المالية وتزويد الجيش الليبي بالأسلحة، لتطوير سلاحي الطيران والبحرية الليبية[2].

كما أن اتفاقية لم تدم طويلا فقد جرت مباحثات في مطلع عام1957م، بين وفد وزارة الخارجية البريطانية ووفد رفيع المستوى من الجانب الليبي، وخلص الاجتماع على موافقة الوفد البريطاني على طلب الجانب الليبي، والذي يتضمن تخفيض عدد القوات البريطانية الموجودة في ليبيا. كما تم تأسيس أكاديمية عسكرية افتتحت في بنغازي، وتخرج منها أول الضباط عام 1960م[3].

لكن فقدت بريطانيا سيطرتها السياسية والاقتصادية على ليبيا بفعل ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة التي أرغمتها على إجلاء قواعدها من التراب الليبي عام 1970م[4].

خلاصة الفصل:

بادر الملك إدريس السنوسي في إبداء رغبته في التفاوض مع بريطانيا من خلال عقده لكل من المعاهدات المالية والعسكرية، الأمر الذي سهل على بريطانيا بسط نفوذها على ليبيا دون أي عوائق، فاتخذت من التعاون مع ليبيا والوقوف بها اقتصاديا حجة لذلك فأحكمت السيطرة على كل من طرابلس وبرقة، لتلقى تلك المعاهدات اعتراضا كبيرا من قبل العديد من الأواسط السياسية التي اعتبرتها وسيلة لتسليم البلاد الليبية للدول الأجنبية.

---

[1] **علي سليمان الساحلي:** ولد بمدينة بنغازي في3 أوت1924م، تلقى تعليمه الأساسي في المدارس الحكومية الايطالية، درس في الأكاديمية البريطانية بالقاهرة من عام 1945م إلى 1948م، نال درجة ليسانس في القانون من جامعة لندن عام 1951م، حصل على الشهادة المهنية في القانون، تمكنه من المرافعة أمام المحاكم البريطانية، عين ناظرا للعدل في ولاية برقة، ثم عين وزيرا للمواصلات المالية والعدل ثم الخارجية، ثم سفيرا في بريطانيا، ثم في بريطانيا، ثم رئيسا للديوان الملكي عمل أستاذا للغات اللاتينية والإيطالية والإنجليزية نال درجة الدكتوراه في الأدب من جامعة فينينسا عام 1976م، تقاعد في عام 1986م، وتوفي يوم الجمعة في 21 جوان 2004م بالأردن. ينظر: أحمد محمود علو السامراني وآخرون: المرجع السابق، ص 264 .

[2] LuthFirst:Libya"The Elusive Revolution",part2, penguin books,s p,1974,p84

[3] الصادق شكري: ليبيا المستقبل، دط، دد، ليبيا، 2008م، ص 25.

[4] مصطفى الزائدي: حفرة الدم حقيقة سقوط طرابلس، ط1، نيولينك للنشر والتدريب، مصر، 2014م، ص ص 74-75.

الفصل الثاني: المعاهدة الليبية الأمريكية

تمهيد

المبحث الأول: ظروف انعقادها

أولا: التواجد الأمريكي في قاعدة ويلس

ثانيا: الاتفاقية الليبية الأمريكية المؤقتة 1951م

ثالثا: التعديل على الاتفاقية

المبحث الثاني: الاتفاقية العسكرية 1954م

أولا: بنود الاتفاقية

ثانيا: ردود فعل الطرفين من الاتفاقية

المبحث الثالث: اتفاقية المساعدات العسكرية 1957م

أولا: أسبابها

ثانيا: مضمونها

ثالثا: نتائج الاتفاقية

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعود جذور علاقة ليبيا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أواخر القرن 18م، حيث سعت هذه الأخيرة إلى إيجاد موطئ قدم لها في مياه المتوسط من خلال تحطيم القوة البحرية الأضعف في المنطقة(ليبيا) ليتسنى لها محاصرة الأسطول الجزائري، ولكن تلك العلاقة طغى عليها الركود في القرن 19م ومطلع القرن 20م، ولم تعد إلّا باندلاع الحرب العالمية الثانية حيث كانت هذه الأخيرة حليفة لبريطانيا وفرنسا أثناء الحرب في ليبيا، وتحصلت بعد دحر جيوش إيطاليا سنة 1943م، على قاعدة عسكرية بطرابلس منحتها لها بريطانيا فأصبحت تسعى بشتى الطرق للإبقاء على هذه القاعدة تحت سيطرتها.

المبحث الأول : ظروف انعقادها .

أولا: التواجد الأمريكي في قاعدة ويلس[1]: يرجع الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا إلى عام 1943م، عندما سمحت الحكومة البريطانية للقوات الأمريكية بإنشاء مطار الملاحة في طرابلس بشكل مؤقت[2]، ومنذ ذلك التاريخ أصبح بمقدور القوات الجوية الأمريكية استعمال هذا المطار في تنفيذ طلعاتها الجوية ضد دول المحور بموجب الإذن الذي منحته بريطانيا لها لضرورات الحرب، بيد أن الوجود العسكري الأمريكي استمر في المطار المذكور إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الأمريكيون قد أطلقوا عليه اسم "قاعدة ويلس الجوية " في 17 مارس 1945م تخليدا لذكرى طيار أمريكي يحمل هذا الاسم قتل أثناء الحرب في وقت مبكر من العام المذكور[3].

---

[1] **قاعدة ويلس:** هي قاعدة عسكرية أمريكية في ليبيا، تقع في قرية الملاحة على بعد 1 كلم من طرابلس، وهي من أكبر القواعد الأمريكية خارج أراضي الولايات المتحدة وتتسع لأكثر من عشر آلاف طيار، وبها مدينة كاملة لإقامة أسر الطيارين، وكانت مدة إيجارها 20 عاما، ويوجد بها مستودع كبير للقنابل الذرية، وطائرات قادرة على حملها. ينظر: أسامة الدسوقي بركات: اليهود في ليبيا ودورهم من 1911م حتى 1951م، رسالة لنيل درجة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة طنطا، دب، 2000م، ص 351.

[2] سحر جميل جبار: مصطفى أحمد بن حليم ودوره السياسي في ليبيا (1921–1957م)، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة ذي قار، العراق، 2017م، ص76 .

[3] ابراهيم فنجان الإمارة: الانسحاب الأمريكي من قاعدة ويلس في ليبيا 1970م، مجلة دراسات تاريخية، ع25، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، العراق، 2013م، ص 266.

وفي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، استمرت الإدارتان البريطانية والفرنسية في ليبيا، في حين جمدت الولايات المتحدة الأمريكية نشاطها في القاعدة المذكورة في ماي سنة 1947م، بل وعرضتها ومنشآتها للبيع، لكنها عادت وسحبت عرض البيع من الأسواق العالمية نتيجة لتصاعد الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي الذي كان يحاول الحصول على موطئ قدم لنفوذه في ليبيا[1]، إضافة أن القيادة الجوية الأمريكية سرعان ما أدركت القيمة الاستراتيجية لتلك القاعدة التي أصبحت حلقة هامة في نظام قواعد الولايات المتحدة الأمريكية في ما وراء البحار[2]، فقد أكد خبراء إفريقيا العسكريون أن هذا الميناء الجوي هو البقعة الوحيدة التي تستطيع أن تؤوي إليها الطائرات الأمريكية إذا ما تعرضت لهجوم مفاجئ من جانب روسيا السوفييتية في أوربا[3]، وذلك لقربها من سواحل أوربا الجنوبية[4] .

ومن هناك صارت الولايات المتحدة الأمريكية لا تتحمس لوحدة ليبيا المستقلة تحت حكم السيد محمد إدريس السنوسي[5]، بل ودأبت على اتخاذ كافة الإجراءات أثناء تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة من أجل الاحتفاظ لنفسها بالقاعدة الليبية[6].

ثانيا: الاتفاقية الليبية الأمريكية المؤقتة 1951م: حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على توطيد وترسيخ وجودها في شمال افريقيا، وذلك من خلال توقيع اتفاقية عسكرية مع الحكومة الليبية عام 1951م عقب الإعلان عن استقلال ليبيا مباشرة، محاولة استغلال حاجة ليبيا للمساعدات المالية[7]، من خلال برنامج النقطة الرابعة[8] وقتها[9]، فقد كانت المساعدات

---

[1] إبراهيم فنجان الإمارة: المرجع السابق، ص 266.

[2] نيكولاي إيليتش بروشين: المرجع السابق، ص 392.

[3] محمود الشنيطي: المرجع السابق، ص 297.

[4] عباس رشدي العماري: الثورة الليبية جذورها وحاضرها، دط، معهد الدراسات الدبلوماسية، دب، دت، ص 74.

[5] رأفت غنيمي الشيخ: أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، دب، 2006م، ص 205.

[6] نيكولاي إيليتش بروشين: المرجع السابق، ص 392.

[7] سيد عبد الرحيم أبو خير: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو ليبيا 1969- 1989م، دط، دار زهير للنشر، دب، 2016م، ص 6.

[8] **برنامج النقطة الرابعة:** هو برنامج يختص بالمساعدة الفنية والاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للبلدان النامية، يشكل هذا البرنامج النقطة الرابعة من الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي هاري ترومان على الكونغرس الأمريكي عام 1949م، لذلك عرف بهذا الاسم، أصبح البرنامج نافذ المفعول في عام 1950م. ينظر: سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص 60.

[9] Abdul amirmajeed:libya a geopolitical study,dissertation presented in partial fulfillmenof the requirements for the degree doctor;philosophy in the graduate,theohio state university,p 195

الخارجية الممول الرئيسي والوحيد لخطط التنمية في ليبيا[1]، وبدأت المباحثات فعلا، وقد مثل مثل الجانب الليبي رئيس الحكومة محمود المنتصر، ومثل الجانب الأمريكي أندروغ لنش القائم بالأعمال في طرابلس، وقد أعدت الاتفاقية، وكان الملك محمد إدريس السنوسي على إطلاع عليها، وقد أمر رئيس وزرائه بالتوقيع عليها يوم الإستقلال المقرر بتاريخ 24 ديسمبر 1951م[2]، وستظل هذه الاتفاقية مؤقتة إلى أن يتم التصديق عليها نهائيا وفق ما ينص عليه عليه الدستور[3].

وتلك الاتفاقية مؤلفة من 27 مادة و4 كتب متبادلة[4]، وقد أضفت الاتفاقية[5] الصفة الشرعية على التواجد العسكري الأمريكي بليبيا لمدة 20 عامًا، فضلا عن إعطاء تلك القوات حقوقا غير محدودة لاستخدام الأراضي الليبية بما في ذلك عمليات المسح الجوي، وإجراء الأعمال الطبوغرافية في أي جزء من البلاد، ووفقا للاتفاقية حددت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة جيوشها في قاعدة ويلس ـ فيلد، والتزمت الأخيرة بدفع مبلغ مليون دولار ثمنا لاستئجار الأراضي الليبية[6].

وانتقصت المادة الثالثة عشر من سيادة رجال البوليس في ليبيا عندما سمحت للقوات الأمريكية بمراقبة المستخدمين والموظفين الذين يعملون معها[7] .

أما الامتيازات التي منحتها الحكومة الليبية للقوات الأمريكية ممثلة في فتح مكاتب للبريد في أماكن إقامتها، وحوانيت للبيع ونواد اجتماعية وغيرها، كما جردت الاتفاقية القضاء الليبي من كل سلطاته بموجب المادة عشرين التي هي أطول مادة في المعاهدة، لأنها أعفت

---

[1] يوسف أبو الفضل: التجارة الخارجية للجماهيرية الليبية ،دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة لنيل درجة ماجستير، قسم قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2007م، ص 4.

[2] محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، المرجع السابق، ص 67.

[3] Hasan karayam:libyanamerican relations 1951-1959,a dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor,middletennessee state university,2018,p83.

[4] نبيل لزعر: المرجع السابق، ص 404.

[5] للاطلاع على البنود الكاملة للاتفاقية المؤقتة الليبية الأمريكية 1951م. ينظر: سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...، المرجع السابق، ص ص 88- 105.

[6] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص ص 76- 77.

[7] سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...، المرجع السابق، ص ص 80- 81.

أفراد القوات الأمريكية من المحاكمة أمام هذا القضاء، سواء أكان ما ارتكبوه جرمًا جنائيا أو مدنيا، واشترطت أن تطبق عليهم قوانين الولايات المتحدة[1].

وجاء في المادة الرابعة والعشرين إعفاء مواطني الولايات المتحدة الأمريكية أو أي شركة أسست وفقا لقوانين الولايات المتحدة الأمريكية من دفع الضرائب[2]، ونصت المادة السابعة والعشرون على أن تبقى هذه الاتفاقية لمدة عشرين سنة تتجدد من تلقاء نفسها إلى أن يعرف أحد الطرفين عن إنهائها، على أنه يجوز سريان المعاهدة لمدة سنة أخرى من تاريخ هذا الإعلان [3].

ثالثا: التعديل على الاتفاقية: ثارت ثائرة الشعب الليبي بعد عقد هذه المعاهدة مما أجبر الحكومة الليبية على أن تطلب من الحكومة الأمريكية في أوت 1952م، أي بعد انقضاء ثمانية أشهر من التوقيع عليها، إعادة النظر في مقدار المساعدة المالية وفي مدة الاتفاقية، وذلك بزيادة الأولى وإنقاص الثانية تمهيدا لتقديم الاتفاقية إلى البرلمان، ولكن الحكومة الأمريكية اعتذرت عن الاستجابة إلى هذا المطلب لأن الاتفاقية في نظرها كانت نهائية من حيث الموضوع، ومؤقتة بالنسبة للفترة بين التوقيع عليها وعرضها على البرلمان وإبرامها[4]، وعندما عرضت الاتفاقية على البرلمان في وقت لاحق، واجهت معارضة شديدة، لذا سعت الحكومة الليبية إلى تعديلها، وبدأت مفاوضات مطولة مع الجانب الأمريكي استمرت لأكثر من سنتين[5]، وفي نوفمبر1952م، سلمت الحكومة الليبية إلى المعتمد الأمريكي المؤقت مذكرة ثانية تنص على اقتراح إدخال مجموعة من التعديلات على الاتفاقية تؤمن بموجبها زيادة المساعدة الأمريكية، وكانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية موافقة على تقديم المساعدة الإضافية بشرط أن تبقى جميع مواد الاتفاقية المبرمة بتاريخ 24 ديسمبر دون أي تعديل[6].

---

[1] سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...، المرجع السابق، ص ص 80- 81.

[2] مجيد خدوري: المرجع السابق، ص 479.

[3] سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...، المرجع السابق، ص 81.

[4] نبيل لزعر: المرجع السابق، ص 405.

[5] مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية...، المرجع السابق، ص 182.

[6] نيكولاي إيليتش بروشين: المرجع السابق، ص 394.

وقد خلف محمد الساقزلي (من بنغازي) محمود المنتصر كرئيس وزارة[1]، فرأى تأليف لجنة للمفاوضات مع الجانب الأمريكي، وباشرت اللجنة أعمالها يوم 9 مارس 1954م[2]، واستمرت المفاوضات بين الطرفين دونما نتيجة تذكر، لذلك كان لابد من إيجاد حكومة قوية تأخذ على عاتقها مسألة حسم المفاوضات، فكان مصطفى بن حليم صاحب العلاقة القوية بدوائر القصر وبالملك إدريس نفسه، هو المعول عليه في هذا الشأن، وهذا أحد الأسباب التي جعلت الملك إدريس السنوسي يسند رئاسة الحكومة إليه[3].

واستأنف بن حليم المفاوضات فور تشكيل حكومته، وشكل وفدا مفاوضًا برئاسته وعضوية عدد من أولئك الذين يؤثرون في القضايا الرئيسة من رجال المال والقانون أمثال وزير المالية علي نور الدين العنيزي[4]، ووزير العدل عبد الرحمان القلهود[5] وعبد السلام البويصري وزير الخارجية ووكيل وزارة الخارجية سليمان الجربي، وتمحور الخلاف في المفاوضات حول نقطتين أساسيتين أولهما سريان القوانين الليبية على أفراد القوات الأمريكية، وثانيهما موضوع زيادة إيجار قاعدة ويلس فقد اقترح الوفد الليبي إيجارا سنويا مقداره خمسة عشر مليون دولار[6].

---

[1] سالم علي الحجاجي: ليبيا الجديدة دراسة جغرافية اجتماعية اقتصادية وسياسية، ط2، مؤسسة السريعة، ليبيا، 1970م، ص 174.

[2] سامي حكيم: حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص 127.

[3] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص 77.

[4] **علي نور الدين العنيزي (1904-1983م):** من مواليد مدينة بنغازي، أكمل تعليمه الابتدائي فيها، في حين أكمل تعليمه تعليمه الثانوي والجامعي بإيطاليا، وفي عام 1923م حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم الزراعية من جامعة فلورنسا، وفي عام 1930م حصل على شهادة الدكتوراه في فلسفة الاقتصاد من جامعة نابولي، وبعد عودته إلى ليبيا تقلد عدة مناصب، ففي عام 1949م كان أحد أعضاء الوفد الليبي الذي سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية واستطاع إقناع ممثل هايتي اميل سان لو في التصويت ضد قرار بيفن سفورزا، كما شغل منصب وزير المالية في حكومة مصطفى بن حليم، وعين وزيرا للنفط في وزارة محي الدين فكيني ووزارة محمود المنتصر الثانية، وفي عام 1964م ترك المجال السياسي ليتفرغ إلى المجال الاقتصادي. ينظر: نفسه، ص 19.

[5] **عبد الرحمان القلهود:** ولد عام 1925م، انضم إلى حزب المؤتمر الوطني الذي رشحه في عام 1952م عن طرابلس بديلا عن محمد الكريكشي في الانتخابات النيابية، واستطاع الفوز في هذه الانتخابات وشكل مع آخرين في المجلس كتلة المعارضة لحكومة المنتصر، وفي عام 1964م أصبح وزيرا للعدل في وزارة محمود المنتصر الثانية 1964- 1965م، توفي في عام 1975م. ينظر: خالد محمد سعيد: المرجع السابق، ص 207.

[6] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص 77.

وقد جرت مباحثات متقطعة بين الطرفين، حتى تمكنا من الوصول إلى اتفاق حول جميع نصوص الاتفاقية ما عدا المادة العشرين الخاصة بالحصانات القضائية ومبلغ المساعدة المالية، إذ كان الجانب الأمريكي يُصرّ على نص هذه المادة كما وردت في الاتفاقية المعمول بها، ويُصرّ أيضا على عدم إمكانية تقديم أكثر من مليوني دولار سنويا[1]، وعلى ألّا يخضع قوات أفرادها لأي قانون ليبي أسوة بوضعهم في القواعد الأمريكية في دول أخرى مثل إسبانيا والفلبين وألمانيا الغربية[2] .

ويذكر بن حليم أن مفاوضاته مع الوفد الأمريكي الذي جاء لليبيا من أجل الاتفاق على المعاهدة بين الطرفين كانت تدور في حلقة مفرغة، لذلك قرر السفر إلى واشنطن لحسم هذه المفاوضات مع الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور[3]، فيذكر بن حليم عن لقائه مع الرئيس الأمريكي أنه تلقى منه وعدًا صريحًا بأنه شخصيًا سيتبنى رعاية الاقتصاد الليبي[4].

وأخيرا يقول بن حليم "بعد جلسات مضنية قبل الأمريكيون وجهة نظرنا"[5]، إذ قبلت الحكومة الأمريكية تقديم مساعدة إضافية سنوية في حدود الاعتمادات التي يخصصها الكونغرس[6] الأمريكي للمساعدة الخارجية، كما وافقت على أن يكون النص الخاص بالمادة

---

[1] سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...، المرجع السابق، ص 83.

[2] مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية...، المرجع السابق، ص 182.

[3] **دوايت إيزنهاور**: ولد في 14 أكتوبر 1890م بمدينة تكساس، التحق بكلية الضباط في ويست بوينت وتخرج منها علم 1915م، شارك في الحرب العالمية الأولى كعسكري، تخلى سنة 1948م عن الزي العسكري وأصبح رئيس جامعة كولومبيا بنيويورك ولم يلبث طويلا حتى ترك هذا المنصب، ليصبح رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية في عهد ترومان، بعدها انضم إلى الحزب الجمهوري و ترشح للرئاسيات وفاز فيها سنة 1953م، عرف بمبدئه الشهير مبدأ إيزنهاو، توفي في 25 مارس 1961م بالعاصمة واشنطن. ينظر: أودو زاوتر: رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789م حتى اليوم، ط1، دار الحكمة، بريطانيا، 2006م، ص ص 235- 239.

[4] مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية...، المرجع السابق، ص 188.

[5] نفسه.

[6] **الكونغرس**: يعد المؤسسة التشريعية والرقابية الأولى في النظام السياسي الأمريكي، وذلك تبعا لما قرره الدستور الأمريكي له من صلاحيات وسلطات، وهو يمتلك دورا مهما في صياغة مختلف القوانين والقرارات التي تتولى السلطة التنفيذية القيام بها، ويأتي ضمن ذلك القرارات المتعلقة بميدان السياسة الخارجية. ينظر: أحمد محمد صبحي: دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، الحرب على العراق في عام 1991م وعام 2003م نموذجا، رسالة لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020م، ص 18.

العشرين ـ المختلف عليها ـ مماثلا لما جاء في المادة 32 من الاتفاقية العسكرية البريطانية[1].

وعليه يتناول المحاكم العسكرية الأمريكية أعضاء القوات الأمريكية في ليبيا، أما المساعدات المالية فانتهى الرأي بشأنها على أن تقدم الحكومة الأمريكية للحكومة الليبية مبلغ 40 مليون دولار تقسم على السنين العشرين للاتفاقية، فنالت ليبيا سنة 1954م أربعة ملايين من الدولارات، كما نالت مثل هذا المبلغ لمدة ستة سنوات على أن تكون المبالغ المدفوعة في السنوات الباقية بواقع مليون دولار سنويا[2].

فجاء في بيان مشترك أن المحادثات التي دارت في واشنطن بين موظفي الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس وزراء الحكومة الليبية تكللت بالنجاح، وسيتم التوقيع على الاتفاقية رسميا في ليبيا بعد عودة بن حليم، وسوف تقدم للبرلمان للموافقة عليها[3].

[1] سامي حكيم: حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص 127.

[2] سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...، المرجع السابق، ص 84.

[3] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص 85.

المبحث الثاني: الاتفاقية العسكرية 1954م.

أولا: بنود الاتفاقية: تم توقيع اتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية في 9سبتمبر1954م[1]، والمعروفة باتفاقية القواعد[2]، في مقر رئاسة الوزراء في بنغازي، هذه الاتفاقية التي تعد معدّلة للاتفاقية المؤقتة في 14 ديسمبر 1951م، وتضمنت مقدمة و30 مادة[3]، مقابل مقدمة و28 مادة كانت تتألف منها الاتفاقية القديمة[4]، وجاءت بنودها كالآتي:

مقدمة: إن حكومة المملكة الليبية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية رغبة منهما في تعزيز الصداقة والتفاهم الوثيقين القائمين الآن بينهما، وتأكيدا لعزمها على التعاون الودي والتأييد المتبادل في الميدان الدولي والمساهمة في صيانة السلم والأمن في نطاق ميثاق الأمم المتحدة، واعتقادا منهما بأن التعاون في الأراضي الليبية سيساعد على إدراك هذه الغايات، فقد تعاقدتا على الاتفاقية التالية[5]:

المادة الأولى: المناطق المتفق عليها.

1 ـ تستعمل القوات الأمريكية لأغراض عسكرية كافة المناطق التي تستعملها في الوقت الحاضر في ليبيا، والمناطق الإضافية التي يجوز أن تتفق عليها الحكومتان الليبية والأمريكية من وقت لآخر[6].

2 ـ وتنتهي منطقة معينة متفق عليها من اعتبارها منطقة متفقا عليها، عندما تبلغ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حكومة المملكة الليبية بأنها لم تعد تحتاج إلى تلك المنطقة[7].

---

[1] نبيل المظفري: العلاقات الليبية التركية 1969– 1989م،دراسة سياسية واقتصادية، ط1، دار غيداء، عمان، 2010م، ص 55.

[2] محمد مفتاح الميلادي: مبنى القنصلية الأمريكية، دراسة تاريخية للمبنى وللعلاقات الليبية الأمريكية، دط، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2004م، ص 60.

[3] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص 85.

[4]سامي حكيم: معاهدات ليبيا...، المرجع السابق، ص 84.

[5]نفسه، ص 110.

[6] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص 86.

[7]مجيد خدوري: المرجع السابق، ص 463.

المادة الثانية : تنمية المناطق المتفق عليها وتهيئة الأمن فيها، وعليه يجوز للولايات المتحدة الأمريكية إما مباشرة أو بواسطة مقاوليها أن تتخذ الترتيبات وأن تقوم بعمليات الإنشاء والتعمير ونقل التسهيلات داخل المناطق المتفق عليها لأجل تحسينها، لكن لا تستطيع هدم أي بناء قائم على أراضي الحكومة الليبية.

المادة الثالثة : مراقبة الطائرات والسفن والمركبات .

1 ـ يجوز لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس المراقبة على الطائرات والسفن التي تدخل إلى المناطق المتفق عليها أو تخرج منها أو أثناء بقائها فيها.

2 ـ تتخذ حكومة المملكة الليبية المتحدة لمراقبة الطائرات والسفن الداخلة والخارجة والمقيمة في المناطق المتفق عليها[1].

المادة الرابعة: المواصلات وخطوط الأنابيب، فيجوز لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تنشئ خارج المناطق المتفق عليها، وسائل المواصلات السلكية وخطوط الأنابيب التي تتفق الحكومتان على أنها ضرورية لتنفيذ أغراض هذه الاتفاقية[2].

المادة الخامسة : الخدمات والتسهيلات العامة، فتوضع الخدمات والتسهيلات العامة بليبيا، في متناول استعمال حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء قواتها، وتكون التكاليف التي تدفع لذلك نفس التكاليف التي يدفعها سائر المستعملين إلّا إذا اتفق خلاف ذلك .

المادة السادسة : استعمال المناطق المتفق عليها .

1 ـ يقتصر استعمال المناطق المتفق عليها على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عدى بعض الحالات، وصيانتها أيضا على نفقتها .

2 ـ يجوز للحكومتين ـ كجزء من التدابير العسكرية الجماعية، لصيانة الأمن الدولي وإقراره ـ أن تتفقا على استعمال منطقة متفق عليها وإشغالها بالاشتراك سويا أو باشتراك الولايات المتحدة الأمريكية مع أي دولة تجمعها معاهدة صداقة مع المملكة الليبية.

---

[1] سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...، المرجع السابق، ص 111.

[2] نفسه.

3 ـ يجوز لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تطلب إلى حكومة المملكة الليبية المتحدة بأن تسمح باستعمال المناطق المتفق عليها لأغراض التدريب[1].

المادة السابعة: الحصول على الأراضي، تقوم حكومة المملكة الليبية المتحدة بالحصول على جميع الأراضي واستعمالها أو استئجارها وفق لأغراض الاتفاقية، إلّا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك[2].

المادة الثامنة : الوصول الحر للطائرات والقوات والمركبات المائية الأمريكية، ومنحها حق الحركة الحرة عبر القطر الليبي[3].

المادة التاسعة: تسهيلات المواصلات، إذ يجوز لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق مع حكومة المملكة الليبية المتحدة أن تنشئ وتصون على نفقتها ودون أن يكون لها حق المطالبة بتعويض الطرق والجسور والموانئ.

المادة العاشرة: إخلاء المناطق المتفق عليها، فعندما تخلي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بصفة دائمة منطقة متفق عليها فلا تنقل المنشآت الدائمة التي عليها ولا تحصل على أي تعويض[4].

المادة الحادية عشر: حالة المناطق المتفق عليها عند تسليمها، فلا تكون الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة بتسليم المناطق بنفس الحالة التي كانت عليها سابقا.

المادة الثانية عشر: التزامات أخرى، على الحكومتين الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

المادة الثالثة عشر: تصرح حكومة المملكة الليبية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تستخدم وتراقب العسكريين والموظفين المدنيين حسب ما تتطلبه العمليات بموجب الاتفاقية[5].

---

[1] مجيد خدوري: المرجع السابق، ص 465.

[2] سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...،المرجع السابق، ص 113.

[3] سامي حكيم: حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص 128.

[4] مجيد خدوري: المرجع السابق، ص 469.

[5] سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...، المرجع السابق، ص ص 92-93.

المادة الرابعة عشر: السماح بعمليات المسح الجوي وإجراء الأعمال الطبوغرافية في أي جزء من البلاد[1].

المادة الخامسة عشر : يجوز لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تنشئ وتحفظ وتدير مكاتب بريدها في المناطق المتفق عليها[2].

المادة السادسة عشر: لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الحق أن تدخل إلى القاعدة من تشاء من رجالها العسكريين دون تدخل من السلطات الليبية[3].

المادة السابعة عشر: يجوز لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تنشئ وكالات في المناطق المتفق عليها[4].

المادة الثامنة عشر: الخدمات الصحية[5]،تتعاون السلطات المختصة في الحكومتين على اتخاذ التدابير لمصلحة حفظ الصحة.

المادة التاسعة عشر: توافق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على دفع تعويضات بالنسبة للادعاءات الصحيحة التي تتقدم بها حكومة المملكة الليبية المتحدة[6].

المادة العشرين: يعامل أفراد القوات الأمريكية قانونيا مثلما يعامل أفراد القوات البريطانية في ليبيا[7].

المادة الواحدة والعشرين: تعتمد حكومة المملكة الليبية المتحدة بدون إجراء امتحان أو جباية رسوم، رخص القيادة الصادرة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] نيكولاي إليتش بروشين: المرجع السابق، ص 392.

[2] مجيد خدوري: المرجع السابق، ص 470.

[3] صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 116.

[4] سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...، المرجع السابق، ص 95.

[5] مرزوق دريدي: العلاقات الليبية الأمريكية في ضوء حادثة لوكربي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، الجزائر، 2006- 2007م، ص 14.

[6] سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...، المرجع السابق، ص 96.

[7] إبراهيم فنجان الإمارة: المرجع السابق، ص 268.

المادة الثانية والعشرين: حيازة الأسلحة وحملها، إذ يجوز لأعضاء قوات الولايات المتحدة الأمريكية العسكريين في ليبيا أن يحوزوا ويحملوا أسلحة حسبما يقتضيه قيامهم بواجباتهم الرسمية.

المادة الثالثة والعشرين: الشراء المحلي واستخدام العمال المحليين[1].

المادة الرابعة والعشرين: إعفاء القوات الأمريكية من كافة أنواع الضرائب على المواد والمعدات والمؤن والبضائع[2].

المادة الخامسة والعشرين: الإعفاء من الجمارك والتفتيش[3].

المادة السادسة والعشرين: استعمال العملة، من خلال شراء العملة المحلية من البنوك والمؤسسات المالية المصرح لها، أو إيجاز استيراد وتصدير واستعمال عملة الولايات المتحدة الأمريكية.

المادة السابعة والعشرين: يتحتم على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ التدابير اللازمة لمنع إساءة استعمال الامتيازات الممنوحة من قبل حكومة المملكة الليبية المتحدة .

المادة الثامنة والعشرين: التعاريف للمصطلحات مثل: الحكومتان، قوات الولايات، المناطق المتفق عليها، الأغراض العسكرية[4].

المادة التاسعة والعشرين: الخلافات، فتنظر السلطات المختصة في الحكومتين بالاشتراك في المسائل التي تخص تفسير هذه الاتفاقية وفي فض الخلافات الناشئة عنه، وفي حالة ما إذا لم تتمكن هذه السلطات من الوصول إلى اتفاق تنظر الحكومتان في إمكان طرح الخلاف على شخص ثالث مستقل أو هيئة مستقلة.

المادة الثلاثون: إبرام الاتفاقية ومدتها، فتوضع الاتفاقية موضع التنفيذ بتاريخ تسلم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإشعار من حكومة المملكة الليبية المتحدة بإبرام الاتفاقية[5]، ويظل

---

[1] مجيد خدوري: المرجع السابق، ص ص 477- 478.

[2] سامي حكيم: حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص 128.

[3] حسين الطنطاوي: الدولة الجديدة، ط1، دار مكتبة الأندلس، بنغازي، ليبيا، 1974م، ص 130.

[4] سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...، المرجع السابق ، ص ص 130- 132.

[5] مجيد خدوري: المرجع السابق، ص 484.

ويظل العمل بالاتفاقية إلى تاريخ 24 ديسمبر 1971م، ويستمر العمل بها بعد ذلك التاريخ، إلّا إذا أشعرت إحدى الحكومتين الأخرى بإنهائها وفي هذه الحالة ينتهي نفاذ الاتفاقية بعد مرور سنة من تسلم الإشعار المذكور[1].

حرر ببنغازي في صورتين باللغتين العربية والإنجليزية وكلا النصين متساو في صحته في اليوم التاسع من شهر سبتمبر سنة 1954م، وقعها ممثلين عن الحكومتين، مصطفى بن حليم ممثل المملكة الليبية المتحدة والسيد سومرس عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ثانيا : ردود فعل الطرفين من الاتفاقية .

1 ـ ليبيا: لقد ووجهت هذه الاتفاقية في ليبيا بمعارضة أشد من تلك التي أثيرت حول المعاهدة البريطانية[3]، فقد عدت الكثير من الأواسط السياسية الليبية المعاهدة الليبية الأمريكية مؤامرة على سيادة ليبيا[4].

فلم يتبقى أمام رئيس الوزراء مصطفى بن حليم سوى عرض الاتفاقية على البرلمان لقراءتها ومناقشتها ومن ثم المصادقة عليها، لذا كان عليه أن يتخذ الإجراءات اللازمة من أجل إضعاف المعارضة، فاجتمع بأعضاء البرلمان فرادى وجماعات للتأثير عليهم وإقناعهم بمدى فائدة الاتفاقية[5]، وكانت الردود كالتالي :

البرلمان :أرسلت الاتفاقية للبرلمان الليبي للنظر فيها، فأحالها مجلس النواب على لجنة الشؤون الخارجية لإبداء الرأي فيها وكانت مؤلفة من ستة أعضاء، فاتفقت كلمة أربعة منهم على رفض الاتفاقية رفضًا باتا وعدم التقيد بأي التزام عسكري إزاء أمريكا، بينما رأى العضوان الآخران التصديق على الاتفاقية تحت ستار حاجة ليبيا إلى العون المالي الأجنبي، وأعد كل فريق تقريرا بوجهة نظره[6]، وتم مناقشتها في كل من:

---

[1] نيكولاي إليتش بروشين: المرجع السابق، ص 394.

[2] نفسه.

[3] صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 117.

[4] عماد الجواهري، وسن سعيد عبود الكرعاوي: إدريس السنوسي وإشكالية الزعامة البديلة في ليبيا 1947– 1969م، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، ع2، جامعة القادسية، دب، دت، ص 128.

[5] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص 87.

[6] سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...، المرجع السابق، ص 85.

مجلس النواب: اجتمع مجلس النواب يوم 30 أكتوبر 1954م، فاقترحت الحكومة استبعاد تقرير الفريق المعارض ودراسة تقرير الفريق المؤيد وكان لها ما أرادت، وبهذا اجتازت الاتفاقية مرحلة المخاض في يسر وسهولة فوافق عليها المجلس باستثناء المعارضين السابقين، وكان في مقدمة النواب الموافقين محمد الزقعار الذي قاوم من قبل المعاهدة البريطانية ورفاقه من المعارضين الذين ضمهم بن حليم إلى وزارته[1] .

مجلس الشيوخ: عرضت الاتفاقية على مجلس الشيوخ يوم 31 أكتوبر 1954م[2]، فواجهت بعض المعارضة ومن بين المعارضين عمر منصور الكيخيا[3] رئيس مجلس الشيوخ الذي انتقد الاتفاقية وعارضها بقوة، مما اضطر الملك إلى إقالته من أجل أن يتمكن من التصديق على الاتفاقية، ولأجل إضعاف جبهة المعارضة[4]، فسارعت الحكومة برفعها إلى الديوان الملكي للتصديق عليها فتوجها الملك بتوقيعه في نفس اليوم[5].

ولما كان البرلمان يناقش الاتفاقية في أكتوبر عام 1954م اغتيل إبراهيم الشلحي[6]، فركزت المعارضة البرلمانية هجومها عليها، على أساس أن بن حليم فقد أهم سند له وهو الشلحي على أمل أن يقدم بن حليم استقالته، الأمر الذي جعل مؤيدي الاتفاقية في داخل البرلمان، وهم الكتلة المؤيدة لرئيس الوزراء، يطلبون من الأخير تأجيل النظر فيها لحين تحسن

---

[1] سامي حكيم: حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص 131.

[2] نفسه.

[3] **عمر منصور الكيخيا:** ولد عام 1880م في بنغازي، وهو أحد أعيان مدينة بنغازي من قبيلة الكراغلة، تحصل على إجازة عالية في القانون من تركيا منحته السلطات العثمانية لقب الباشوية، وكان عمر يتقن إلى جانب اللغة العربية التركية والفارسية والإيطالية وبعض من الفرنسية، وقد اختاره السيد إدريس مستشارا خاصا له، ساهم بشكل فعال في المفاوضات السنوسية الإيطالية (1916– 1920م)، نفته إيطاليا لمدة 16 سنة، وعاد إلى ليبيا في أواخر الثلاثينات، ثم نفته إيطاليا مرة أخرى بعد قيام الحرب العالمية الثانية، ولم يعد إلى ليبيا إلاَّ سنة 1945م، بعدها أصبح رئيسا لمجلس الشيوخ. ينظر: إدريس محمد حسين أبو بكر: دور إدريس السنوسي ...، المرجع السابق، ص 176.

[4] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص 88.

[5] سامي حكيم: حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص 131.

[6] **إبراهيم الشلحي:** ولد في قفنطة بالجبل الأخضر، وهو من أصل جزائري، درس في زاوية البيضاء والفايدية، وكان والده أحد رجال الحركة السنوسية انضم إلى الحرس الخاص بالسيد أحمد الشريف، وعندما أراد إدريس السنوسي حارسا خاصا له في عام 1915م، رشح أحمد الشريف له إبراهيم الشلحي، وبقي الشلحي في خدمة إدريس منذ عام 1915م إلى عام 1954م، إذ قتل على يد أحد أحفاد أحمد الشريف. ينظر: خالد محمد سعيد: المرجع السابق، ص 212.

الأحوال، بيد أن رئيس الوزراء رفض ذلك وسعى إلى الحصول على تأييد الملك إدريس السنوسي، وطلب منه إعلان ثقته التامة بحكومته وكان له ما أراد[1].

الوزراء الطرابلسيون: واجه بن حليم صعوبة أخرى كان عليه أن يجتازها، فقد استغل الوزراء الطرابلسيون (القلهود، السراج، البويصري) الوضع وطلبوا من بن حليم وجوب نقل مقر الحكومة إلى طرابلس في مقابل تأييدهم للاتفاقية، إلّا أن الأخير اقترح تأجيل الانتقال إلى ما بعد الموافقة على الاتفاقية، فلما اغتيل الشلحي، نقل الملك مقره من بنغازي إلى طبرق فأصبح أيسر على بن حليم أن يطلب موافقة الملك على نقل الحكومة إلى طرابلس، وإذا أعتبر هذا الأمر انتصارًا لأعضاء الوزارة الطرابلسية فإنه بالمقابل شجع على تأييد بن حليم علنا في الاتفاقية[2].

جمعية عمر المختار: أصدر زعيم جمعية عمر المختار مصطفى بن عامر بيانا في 29 سبتمبر1954م أكد فيه على معارضته للاتفاقية، ووصفها بأنها قيد جديد لليبيا التي سبق وأن قيدت بالاتفاقية الليبية – البريطانية، وانتقد نقدا لاذعا ما قدمه رئيس الوزراء مصطفى بن حليم من تبرير على أن هذه الاتفاقية لا تعدو عن كونها تنظيم لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لبعض القواعد في ليبيا، دون أن تكون قيدا عسكريا على ليبيا[3].

مجلس الأمة: عندما أفتتح مجلس الأمة يوم 9 ديسمبر 1954م وألقى مصطفى بن حليم خطاب العرش نيابة عن الملك، أعتبر عقد هذه الاتفاقية نجاحا كبيرا، إذ جاء في نص هذا الخطاب: «... ويسرُّ حكومتي أن تنوه بالنجاح الذي تكللت به جهودنا بخصوص تعديل الاتفاقية الليبية الأمريكية حتى أصبحت أكثر صلاحية لخدمة البلاد»، وتضمن مشروع الرد على خطاب العرش الذي وافق عليه مجلس النواب يوم 13 جانفي 1955م« إن المجلس يشارك حكومتكم سرورها لما أحرزته من نجاح في تعديل الاتفاقية الليبية الأمريكية في صالح البلاد، ويحدوه الأمل في أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تواصل مساعدتها الاقتصادية لليبيا حسب تعهداتها»[4].

---

[1] مجيد خدوري: المرجع السابق، ص 289.

[2] نفسه، ص 290.

[3] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص 89.

[4] سامي حكيم: حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص 132.

2 ـ الولايات المتحدة الأمريكية:

عقب توقيع هذه الاتفاقية رفعت الولايات المتحدة الأمريكية تمثيلها الدبلوماسي في ليبيا في 25 ديسمبر 1954م إلى درجة سفارة، وأعلن في الوقت ذاته تعيين جون تاين[1] سفيرا بدلا عن هنري فيلارد[2] الوزير المفوض سابقا[3].

فلم تكن اتفاقية عام 1954م بين الولايات المتحدة وليبيا إلّا واحدة من مساعي واشنطن لتأمين القواعد والتسهيلات العسكرية في المنطقة، فقد كان لها إلى جانب تلك القاعدة عدة قواعد عسكرية في كل من المملكة المغربية وعمان والبحرين، والمملكة السعودية[4]، حيث كانت الدوائر الأمريكية تدرك أنه بالإضافة إلى المصالح الحيوية للولايات المتحدة في الخليج، فإن لها أيضا مصالح هامة في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط والعالم الثالث[5]، خاصة اقتصاديات وموارد هذه البلاد، إلى جانب المواقع الاستراتيجية الرئيسية لبعضها والتي جعلتها ذات قيمة كبيرة في المنافسة الأمريكية السوفياتية[6].

وقد وصف الأمريكيون تلك الاتفاقية بأنها كسب استراتيجي هائل ذلك أن ليبيا حلقة اتصال متوسطة بين حوض المتوسط والاتحاد السوفياتي وبين إفريقيا وأوروبا بالإضافة إلى أن سماء ليبيا فسيحة وصافية وتصلح للتدريب على الطيران[7].

---

[1] **جون تاين:** سياسي أمريكي، عين سفيرا في ليبيا خلفا لهنري فيلارد، انتهت حياة هذا السفير الدبلوماسية بأن أصبح من رجال الأعمال في ليبيا وضمن شركة ليبية أمريكية من بين أعضائها مصطفى بن حليم. ينظر: سامي حكيم: حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص 132.

[2] **هنري فيلارد:** سياسي أمريكي، شغل منصب الوزير المفوض في ليبيا منذ إعلان استقلالها. ينظر: مجيد خدوري: المرجع السابق، ص 291.

[3] نفسه.

[4] عبد الله سلطان: البحر الأحمر والصراع العربي الاسرائيلي، دط، الفجر العربي للطباعة والنشر، لبنان، دت، ص 118.

[5] **العالم الثالث:** يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى بلدان من آسيا وإفريقيا وأوقيانيا وأمريكا اللاتينية متخلفة اقتصاديا، ينظر إليها على أنها كيان يحمل سمات مشتركة كالفقر وارتفاع في معدلات الولادة والتبعية الاقتصادية إزاء الدول المتقدمة. ينظر: مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دط، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2008م، ص 289.

[6] ريتشارد نيكسون: نصر بلا حرب 1999م، تق: محمد عبد الحليم أبو غزالة، ط3، الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1991م، ص 134.

[7] سعد أبو ديه: العلاقات الليبية الأمريكية من عام 1801م حتى قضية لوكاربي، مجلة أم المعارك، ع3، جامعة اليرموك، اليرموك، الأردن، 1995م، ص ص 33- 34 .

المبحث الثالث : اتفاقية المساعدات العسكرية 1957م:

أولا: أسبابها: إن تباطؤ الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات الموعودة كان يعني احراج موقف بن حليم الذي عرف بموالاته للغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أمام البرلمان والشعب الليبي وحتى في المحافل العربية، لذا ولإظهار نوع من الاستقلالية في علاقاته الخارجية، ولأجل الحصول على المزيد من العون الاقتصادي الأمريكي لليبيا، فكر بن حليم بإتباع طرق لا تخلو من الذكاء والمكر السياسي، فحينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المدة متخوفة من تدفق المد الشيوعي إلى ليبيا، استغل بن حليم تلك النقطة وباشر بإجراء اتصالات سرية مع الاتحاد السوفياتي لأجل إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، وفي 25 سبتمبر 1955م صدر بيان من وزارة الخارجية الليبية مؤكدة إقامة العلاقات بين ليبيا والاتحاد السوفياتي بدرجة سفارة[1].

وبدأت الإشاعات تتسرب حول تقديم العروض السخية إلى ليبيا من قبل الاتحاد السوفياتي، ومن تلك العروض تقديم مساعدات كبيرة في مجال الصحة وتقديم كمية من القمح فضلا عن تقديم قروض ومنح مالية[2].

ورغبة من بن حليم لدفع الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية إلى ليبيا، لجأ إلى أسلوب اختلاق العروض، فاستدعى السفير البريطاني في ليبيا كيركبرايد وأخبره بأن الرئيس المصري جمال عبد الناصر[3] بعث له برسالة شفهية يتساءل فيها عن رد فعل ليبيا إذا قامت كل من مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا بتقديم مساعدة اقتصادية تغني ليبيا عن المساعدات الغربية، وفي الحقيقة كان هذا العرض عار

---

[1] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص ص 90- 91.

[2] مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية...، المرجع السابق، ص 194.

[3] **جمال عبد الناصر**: ولد بالأسكندرية بمصر سنة 1918م، تلقى تعليمه الابتدائي بالأسكندرية، ثم أكمل تعليمه في القاهرة، القاهرة، وفي عام 1937م التحق بالكلية الحربية، ثم أصبح ضابطا عام 1938م، شارك في حرب فلسطين عام 1948م، نظم جماعة الضباط الأحرار وقاموا بثورة 23 جويلية 1952م في مصر التي أطاحت بالنظام الملكي، وفي فيفري 1954م عين رئيسا للوزراء، وفي عام 1956م أمم قناة السويس. ينظر: بثينة عبد الرحمان التكريتي: جمال عبد الناصر، دراسة تاريخية في نشأة وتطور الفكر الناصري، دط، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000م، ص ص 57-60.

عن الصحة إلّا أن بن حليم كثيرا ما كان يستخدم الرئيس المصري كورقة ضغط على الدول الغربية لتحقيق ما يطمح إليه[1].

وإزاء ذلك بعث السفير الأمريكي بطرابلس برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن في 12 مارس 1956م جاء فيها:" بلغنا أمس من السفارة البريطانية بطرابلس من أن السفير المصري في طرابلس أبلغ رئيس الوزراء الليبي عرضا من الناصر وسعود والقوتلي (المجتمعين بالقاهرة) لتزويد ليبيا بالمساعدات الاقتصادية والمالية بدلا من المساعدات الأمريكية البريطانية"[2].

كما حذر السفير الأمريكي بلاده أن الرأي العام الليبي يميل ناحية السوفييت على أساس الأحداث الأخيرة، مؤكدا أن زيادة طفيفة في المعونة الاقتصادية الأمريكية قد تعكس اتجاه المكاسب الروسية وتساعد على جعل ليبيا واجهة عرض موالية للغرب في الشمال الإفريقي، وكان السفير الأمريكي يقول غاضبا: "ألا يمكن أن نتخلى على هذا التقتير والتأخير؟ ألا نستطيع أن ننتهز الفرصة عندما تلوح لنا؟"[3].

وعليه نجحت مناورات بن حليم بالوصول إلى مبتغاه، حينما طلبت الولايات المتحدة بواسطة سفيرها في طرابلس رفض المعونة المالية والاقتصادية التي عرضها الاتحاد السوفياتي على الحكومة مقابل تقديم مساعدات اقتصادية لمشروع الإعمار تقدر ب 5 مليون دولار[4].

وفي أفريل 1956م، رفض رئيس الوزراء بن حليم العروض والطلبات السوفياتية، وأعطى تأكيدات مكتوبة سرية للولايات المتحدة بأن ليبيا سترفض أي مبادرات مماثلة،

---

[1] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص 95.

[2] محمد يوسف المقريف: ليبيا بين الماضي والحاضر، صفحات من التاريخ السياسي، ط2، ج2، مركز الدراسات الليبية، بريطانيا، 2017م، ص 511.

[3] دوجلاس ليتل: الاستشراق الأمريكي، الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ 1945م، دط، تر: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، مصر، 2009م، ص 356.

[4] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص 95.

وستقبل فقط عروض المساعدات الخارجية التي لا تعرض العلاقات الليبية الأمريكية للخطر[1].

وكان للانسحاب بريطانيا من الشرق الأوسط بعد جلائها عن مصر وخاصة بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر 1956م، وخلوّ منطقة الشرق الأوسط للتنافس بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية التي خشيت أن تتعرض مصالحها في المنطقة للخطر السوفياتي وحليفه المصري بزعامة جمال عبد الناصر، الدور في موافقة الإدارة الأمريكية على تبني مبدأ إيزنهاور[2] الذي كان يهدف إلى التصدي للتهديد السوفياتي ولو بالقوة العسكرية[3].

ومن ثم خطى بن حليم خطوة أخرى نحو تعزيز الصداقة والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية عندما وافق على دخول ليبيا في مبدأ إيزنهاور[4]، ويذكر بن حليم أن سبب قبول ليبيا لمبدأ إيزنهاور هو الحاجة الشديدة للمساعدات الاقتصادية من أجل تنمية بلادنا، كما أننا لم ندخل مع أمريكا إثر قبولنا لهذا المبدأ في أي ارتباط جديد خلاف العاهدة السابقة[5].

وقد كانت ليبيا تعتمد على بريطانيا في تقديم المساعدات والخبرات العسكرية، لكن تلك المساعدات لم تكن تلبي احتياجات ليبيا الفعلية بعد عام 1956م، مما اضطرها إلى اللجوء للولايات المتحدة الأمريكية لشمولها ببرنامج المساعدات التي كانت تمنحها للدول الحليفة لها، ففي جوان 1956م أجرت الحكومة الليبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية مباحثات بشأن احتياجات الجيش الليبي العسكرية والتي كانت تشمل تزويده بالسلاح والمعدات العسكرية والتدريب، وبعد إقرار مبدأ إيزنهاور كانت ليبيا تتوقع أن تشملها المعونات العسكرية أسوة ببقية الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وخلال زيارة نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد

---

[1]C. I. A: The outlook for us interests in Libya,s,19june 1956,p7.

[2]**مبدأ إيزنهاور**: أعلنه الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور في5 جانفي 1957م، ضمن رسالة وجهها للكونغرس في سياق خطابه السنوي الذي ركز فيه على أهمية سد الفراغ السياسي الذي نتج في المنطقة العربية بعد انسحاب بريطانيا منها، وطالب الكونغرس بتفويض الإدارة الأمريكية بتقديم مساعدات عسكرية للدول التي تحتاجها للدفاع عن أمنها ضد الأخطار الشيوعية. ينظر: صقر الجبالي وآخرون: قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، ط1، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)، دب، 2014م، ص 125.

[3] إدريس محمد حسين أبو بكر: دور إدريس السنوسي ...، المرجع السابق، ص 311.

[4] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص 96.

[5]مصطفى أحمد بن حليم: المرجع السابق، ص ص 212- 213.

نيكسون[1] إلى ليبيا في 15 مارس1957م، ولقائه برئيس الوزراء مصطفى بن حليم طالب بمساعدة ليبيا عسكريا من أجل المحافظة على استقلالها، وأجاب نيكسون مرحبا بالفكرة ووعد بالعمل على إقامة القوة اللازمة لتمكين ليبيا من الدفاع عن استقلالها أمام أي اعتداء من أي نوع[2].

ثانيا: مضمونها: ولما تبوأ عبد المجيد كعبار رئاسة الحكومة خلفا لمصطفى بن حليم في 26 ماي 1957م، أجرى مباحثات مع الحكومة الأمريكية لإتمام ما طلبه بن حليم من أسلحة للجيش الليبي[3]، فرأت الحكومة الأمريكية في ضوء هذا الطلب أن تقيد ليبيا بقيد جديد، إذ عقدت معها اتفاقية جديدة يوم 30 جويلية 1957م، أطلقت عليها اسم " اتفاقية المساعدات العسكرية "، وقعها الدكتور وهبي البوري وزير الخارجية الليبي وجون تاين السفير الأمريكي بطرابلس، ونظمت الاتفاقية طريقة تزويد ليبيا بالمعدات الحربية الأمريكية، وعينت بموجبها الحكومة الأمريكية بعض رجالها العسكريين الذين التحقوا بالسفارة الأمريكية لبحث مطالب ليبيا وحاجاتها العسكرية[4].

ولم تعلن الحكومة الليبية نصوص هذه الاتفاقية بل أبقتها في طي الكتمان، لخطورة محتوياتها إذ نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى على تحريم استعمال المعدات والمساعدات العسكرية الأمريكية في غير الأغراض التي أعدت الاتفاقية من أجلها، وهذا معناه أن تمنع الحكومة الأمريكية السلاح عن الجيش الليبي إذا خاض معركة الدفاع عن الأراضي العربية، كما نصت المادة السابعة من الاتفاقية باتخاذ التدابير المشتركة التي يتفق عليها الطرفان لمراقبة تجارة الدول التي تهدد حفظ السلام العالمي لمصلحة وأمن الدولتين أمريكا وليبيا،

---

[1] **ريتشارد نيكسون:** ولد بكاليفورنيا عام 1913م، تخرج من معهد ديولا للقانون عام 1937م، وترشح في عام 1947م عن الحزب الجمهوري لعضوية الكونغرس الأمريكي و استمر لغاية 1951م ، ثم أصبح عضوا في مجلس الشيوخ الأمريكي، عين نائبا للرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور خلال المدة 1953_1960م،وفي عام 1969م اختير رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية ليصبح الرئيس الأمريكي السابع والثلاثون. ينظر: نايجل هاملتون: القياصرة الأمريكيون، سير الرؤساء من فرانكلين روزفيلت إلى جورج دبليو بورش، تر:Lingo office s a r l، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2012م، ص ص 309- 367.

[2] وليد خالد يوسف: نشأة وتطور الجيش الليبي في العهدي الملكي 1951-1969م، مجلة سرمرن، ع32، كلية التربية، جامعة تكريت، دب، 2013م، ص 366.

[3] سامي حكيم: حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص 133.

[4] سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...، المرجع السابق، ص 86.

وهكذا سلبت أمريكا اختصاصات الأمم المتحدة في هذا الشأن وربطت أمن وسلامة ليبيا بأمن وسلامة أمريكا هذا الارتباط غير المتكافئ الذي لا تدعو إليه الظروف على الإطلاق، والذي يفرض على ليبيا التزامات ضخمة تؤثر على علاقاتها الدولية بدون أن يكون لها في ذلك مصلحة قومية أو عربية[1].

ثالثا: نتائج الاتفاقية .

1 ـ تعديل الاتفاقية وزيادة العون الأمريكي:

مع ازدياد أهمية قاعدة ويلس ظهرت حاجة الأمريكيين إلى الاستيلاء على الأراضي المجاورة لها، فأثار ذلك غضب السكان الذين تضررت مصالحهم بشكل مباشر أو غير مباشر، من جراء هذا التوسع الأمر الذي دفعهم إلى تقديم شكوى لرئيس الوزراء الليبي عبد المجيد كعبار في فيفري 1958م مطالبين الحكومة الليبية التدخل لحل هذا الموضوع، ومع تطور هذه المطالب إلى معارضة شعبية صريحة، وتزايد حاجة ليبيا للمساعدات الأمريكية، أعلن كعبار في نوفمبر 1958م عن عزم حكومته الدخول في مفاوضات مع الحكومة الأمريكية لغرض تعديل بنود الاتفاقية بما يتلاءم مع المصالح الوطنية، وأشار إلى أن سوء الحالة الاقتصادية هو ما أجبر ليبيا التوقيع عليها، الأمر الذي فتح الباب أمام عدد من أعضاء مجلس النواب الليبي والصحافة الليبية للانتقاد الاتفاقية بشدة[2].

وجرت مباحثات بين الحكومتين عن طريق السفارة الأمريكية في طرابلس، انتهت بأن أبلغ السفير الأمريكي رئيس وزراء ليبيا بموجب رسالة مؤرخة في 12 ماي 1959م، موافقة الحكومة الأمريكية على وضع أربعة ملايين من الدولارات تحت تصرف الحكومة الليبية[3].

وجرت مفاوضات أخرى في 16 ماي 1960م واستمرت حتى الثلاثين من شهر جوان، إذ وقع جونز وكعبار رسائل تعديل الاتفاقية الخاصة بالمساعدة الاقتصادية ومذكرات تفاهم تتعلق بمشاكل قد تنتج عن العمليات العسكرية الأمريكية في ليبيا، وبموجب نصوص المذكرات تعهدت الولايات المتحدة بإعطاء ليبيا 10 مليون دولار سنويا على شكل مساعدة

---

[1] سامي حكيم: حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص ص 133– 134.

[2] إبراهيم فنجان الإمارة: المرجع السابق، ص 269.

[3] سامي حكيم: حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص 134.

اقتصادية من 1960م وحتى 1964م، فضلا عن مليون دولار سنويا من 1965م وحتى1971م[1].

2 ـ مناقشة الاتفاقية في البرلمان:

أثارت هذه الاتفاقية مناقشة البرلمان الليبي في جلسته الأخيرة بتاريخ 16 مارس 1964م، نظرا لعدم إعلان نصوصها من جانب الحكومة الليبية، إذ تضمنت شرطا بالحجر على حرية ليبيا وتقييد نضالها في سبيل نصرة قضايا الأمة العربية وربطت أمن وسلامة ليبيا بأمن وسلامة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الارتباط لا يتوازن أي منهما مع الآخر، لأن سلامة الأمن الأمريكي قد تتناقض مع سلامة الأمن الليبي، ولا يعقل أبدا أن تراعي أمريكا سلامة أمن ليبيا، بل تراعي سلامتها وتجر معها ليبيا رغم إرادتها، مما يفرض على ليبيا التزامات تؤثر على اقتصادها وعلاقاتها الدولية بدون أن يكون لها في ذلك أية مصلحة قومية أو عربية[2].

واتخذ البرلمان قراره التاريخي بإسم الشعب الليبي يتضمن الموافقة الجماعية على مبدأ إنهاء الاتفاقية الأمريكية مع ليبيا وتصفية القواعد العسكرية، وبناءًا على قرار البرلمان الليبي طلبت الحكومة الليبية من الحكومة الأمريكية الدخول في مباحثات حول جلاء قواتها عن الأراضي الليبية، وفعلا شكلت الحكومة الليبية لجنة برئاسة وزير الخارجية بدأت محادثاتها مع الجانب الأمريكي في 29 أفريل 1964م، وفي 22 أوت بعد جدل طويل ومفاوضات صعبة تمكن رئيس الوزراء الليبي من الحصول على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية من حيث المبدأ على الجلاء عن قواعدها في ليبيا، لكنها لم تحدد موعدا رسميا لهذا الانسحاب[3].

وحقيقة إن المعاهدة الليبية الأمريكية انتهى موعدها يوم 24 ديسمبر1970م، إلّا أنها شيعت إلى مثواها الأخير قبل هذا التاريخ بعام وأربعة شهور، أي منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م[4].

---

[1] سمية أمين ياسين: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا 1958– 1960م في ضوء وثائق الخارجية الأمريكية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ع3، كلية الآداب، جامعة الأنبار، دب، 2010م، ص 339.

[2] سامي حكيم: معاهدات ليبيا ...، المرجع السابق، ص 87.

[3] إدريس محمد حسين أبو بكر: دور إدريس السنوسي ...، المرجع السابق، ص 315.

[4] سامي حكيم: ثورة ليبيا، ط1، مكتبة الفرجاني، لبنان، 1971م، ص 122.

خلاصة الفصل:

إن المعاهدة التي أبرمتها المملكة الليبية مع الولايات المتحدة الأمريكية ليست بالشيء الجديد، حيث أن هذه الأخيرة وفي إطار الحرب الباردة تبنت أسلوب تقديم المساعدات المالية والعسكرية للدول النامية والمستقلة حديثا لاحتوائها وكسبها لصفها، وأكثر من ذلك لإيقاف المد الشيوعي عليها وحفظ مصالحها في تلك الدول، ولأن المملكة الليبية الحديثة الإستقلال تحوي على أحد أهم القواعد العسكرية الأمريكية – قاعدة ويلس– في منطقة شمال إفريقيا فإن الولايات المتحدة حرصت على حفظ مصالحها فيها من خلال تقديم مساعدات في شكل معاهدات سلمية في ظاهرها، جائرة في محتواها.

الفصل الثالث: المعاهدة الليبية الفرنسية

تمهيد

المبحث الأول: ظروف انعقادها

أولا: العلاقات الليبية الفرنسية خلال 1951م

ثانيا: الاتفاقية الفرنسية – الليبية المؤقتة

1- الاتفاقية المالية المؤقتة

2- الاتفاقية العسكرية المؤقتة

المبحث الثاني: بنود الاتفاقية

أولا: الجانب العسكري والسياسي والاقتصادي

ثانيا: المطار الليبي

المبحث الثالث: نتائج الاتفاقية

أولا: ردود أفعال الطرفين

ثانيا: نتائجها

خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد العديد من المشاحنات بين كل من بريطانيا وفرنسا على بسط النفوذ في ليبيا تم الاتفاق على أن تتولى بريطانيا شؤون كل من طرابلس وبرقة أما فرنسا فقد سيطرت على فزان حفاظا على حدودها المحتلة وخوفا من تدخل بريطانيا في شؤون المستعمرة الجزائرية، وعليه تم تعيين حاكم عسكري فرنسي لتولي الأمور في فزان، حيث اتبع هذا الأخير نفس السياسات التي اتبعتها الدول السابقة التي تمثلت في عقد المعاهدات في كل من مجالي المالي والعسكري.

المبحث الأول: ظروف انعقادها:

أولا: العلاقات الليبية الفرنسية خلال 1951م:

كانت فزان تحت سيطرة الحاكم العسكري الفرنسي الذي كان يتكلف بوضع الميزانية والإشراف على الأشغال الكبرى وتسيير الاقتصاد والحفاظ على النظام العام[1].

بعد غزو قوات الفرنسية الحرة لجنوب ليبيا وبعد احتلالها لفزان[2] وعقد اتفاقيات مع بريطانيا لتولي فرنسا شؤون إدارتها وذلك ارضاءا لها وتجنبا لأي مشكل انفصالي الذي كانت تثيره بالإقليم[3]، باشرت فرنسا بمحاولة استرضاء سكان فزان وإقناعهم بالفوائد العظيمة التي ستعود عليهم من التعاون مع فرنسا، فقامت بمشروعات عديدة سواء في الأعمال الزراعة والرعي والري والصحة والتعليم، كما نشطت الإدارة الفرنسية في بث الدعاية الخطيرة لجعل

---

[1] مختار رحيل مختار شقيف: الإدارة الأجنبية في ليبيا 1943-1951م، ج5، ع16، قسم التاريخ، كلية جامعة عين شمس، 2015م، ص7.

[2] **فزان:** واحة نائية يفصلها عن طرابلس صحراء جرداء تبلغ مساحتها حوالي300.000كم مربع، ويبلغ طولها من الشرق إلى الغرب 700كم، ومن الجنوب إلى الشمال 500 كم كما كانت تتولى الإنفاق على المصالح الإدارية القائمة هناك التي كانت تكتظ بالمستشارين الفرنسيين، ينظر: رودولفو غريتسياني: نحو فزان، ط2، تر: طه فوزي، دار الفرجاني، ليبيا، 1994م، ص 444، وسامي حكيم: معاهدات ليبيا...، مرجع سابق، ص 143

[3] عبد الله مقلاتي: دعم الثورة الجزائرية في ليبيا وتأثيره في تطور العلاقات الليبية المصرية 1954- 1958م، مجلة البحوث والدراسات العربية، ع51، 2009م، ص 128.

سكان فزان يطالبون بالانضمام إلى فرنسا عندما تستفتيهم هيئة الأمم المتحدة في المطالبة بالاستقلال[1].

كما حاولت فرنسا بالعديد من الإغراءات المادية للكثير من العائلات خصوصا عائلة سيف النصر[2]،إضافة لمحاولاتها بضم كل من فزان وغات وغدامس لممتلكاتها وفقا لمشروع بيفن سفورزا.

كما أن العلاقات قد تطورت في عهد كل من وزارتي المنتصر والساقزلي وذلك بالتقرب لفرنسا عن طريق الموافقة على المعاهدات المؤقتة لضمان السيولة النقدية، ومن أهم الأسباب التي أجبرت المنتصر لعقد المعاهدات المؤقتة:

ـ وعد الوزير المفوض الفرنسي بذلك.

ـ كان يظن أن نفوذا فرنسيا قويا في فزان سيحد من المطامع الإقليمية لعائلة سيف النصر التي كانت تهدف إلى ضم جزء من منطقة سرت إلى فزان.

ـ الضغوط الكثيرة التي تمارس على الحكومة الليبية من قبل بريطانيا ومن قبل بعض سكان فزان[3].

وبعد أن أعربت لجنة التحقيق الرباعية التي كلفت بالبحث في مصير المستعمرات الإيطالية السابقة عن رغبتها في استمرار الإدارة الفرنسية، هذا ما شجع السلطات الفرنسية على البقاء وإحكام السيطرة على فزان حتى بعد نيل الإستقلال، فالقواعد العسكرية الفرنسية قائمة في سبها وغات وغدامس والقائد الفرنسي هو صاحب الكلمة الأولى في الولاية، والحظر المفروض على أي ليبي من دخولها إلا بإذن فرنسي خاص، كما عارضت الحكومة

---

[1] عثمان الصيد: مرجع سابق، ص 108.

[2] **أحمد سيف النصر**: شيخ قبائل أولاد سليمان وأحد كبار قادة الجهاد في ليبيا ضد الاستعمار الإيطالي1911– 1942م، حاكم فزان 1943– 1951م، ثم واليها1951– 1954م، بعد توحيد ليبيا وتأسيس المملكة الليبية المتحدة، وزعيم قبائل الصف الفوقي. ينظر: اتوري روسي: ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة1911م، ط1، تر: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1974م، ص 101.

[3] مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية...، مرجع سابق، ص 243.

الفرنسية البقاء تحت النظام الاتحادي[1]، فأبرم اتفاقا عسكريا يسمح باستمرار الأوضاع العسكرية في فزان[2].

ثانيا: الاتفاقية الفرنسية- الليبية المؤقتة:

عقدت فرنسا معاهدتين مؤقتين عسكرية للحفاظ على قواعدها العسكرية في فزان وتسمح لها ببقاء جنودها فيها[3]، وأخرى مالية لسيطرة على ممتلكاتها.

1_الإتفاقية المالية المؤقتة:

أصدر المسيو كويني المعتمد الفرنسي في سبها يوم 13 أكتوبر 1951م، المنشور رقم 2 الخاص بنقل السلطات إلى الحكومة الليبية، وهو صورة طبق الأصل من المنشور الذي أصدره المعتمد البريطاني في طرابلس وكان متضمنه إعطاء الحكومة الليبية حق عقد اتفاقيات مالية[4]، وبعد مبادلات ومفاوضات جرت بين الطرفين بعث السفير الفرنسي في طرابلس المسيو جورج بالاي كتابا إلى السيد محمود المنتصر رئيس الوزراء يوم 13 ديسمبر 1951م، صرح فيها بالاهتمام الذي تعلقه حكومتي على تنمية الاقتصاد الليبي تنمية متناسقة، وقد كلفتني حكومتي بإبلاغ دولتكم أن تمنح ليبيا الإعانة المالية في حدود اعتمادات الميزانية، وقد تم توقيعها يوم 24 ديسمبر، حيث من أهم ما نصت عليه[5] كما يلي:

المادة الأولى: تستمر الحكومة الفرنسية لغاية31مارس1953م على تقديم إعانة مالية مباشرة لأجل ضمان سير العمل في الأقسام الإدارية الفزانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفزان، بالقدر الذي يمكن به استيفاد النفقات المقابلة في الموارد الخاصة لإدارة ولاية فزان.

المادة الثانية: الفترة الواقعة بين أول أفريل 1952م و31 مارس 1953م، تقدم الحكومة الفرنسية نظرا لإدراكها بوجه الخصوص الاحتياطات التي قد شاهدها ممثلوها بأنفسهم في

---

[1] نبيل لزعر: مرجع سابق، ص 412.

[2] سامي حكيم: معاهدات ليبيا...، مرجع سابق، ص 144.

[3] إدريس محمد حسين أبو بكر: دور إدريس السنوسي ...، مرجع سابق، ص 320.

[4] صلاح العقاد: مرجع سابق، ص ص121- 122 .

[5] نجم أحمد لمراجع: أمير برقة السيد محمد إدريس السنوسي وفرنسا من العداء إلى التحالف1941 - 1951م، مجلة القلعة، ع9، كلية الآداب والعلوم، جامعة المرقب، مسلاته، ليبيا، 2018م، ص 235.

أثناء مدة قيام فرنسا بالإدارة المؤقتة لهذه الولاية إلى الحكومة الليبية وبناءًا على طلبها، بغية مواصلة القيام بالمهمة التي توليها إعانة مالية تخصصها الحكومة الليبية، وفقا لأحكام المادة 174 من الدستور الليبي، للميزانية الاتحادية بقصد تغطية عجز الميزانية الفزانية، وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الولاية، وقد يأخذ جزء من هذه المساعدة شكل دفع مبلغ لمؤسسة التنمية والاستقرار التي سيتم إنشاؤها في ليبيا لتغطية النفقات التي ستقوم بها المؤسسة لتنمية البلاد على أن يدفع هذا المبلغ وفقا للنظام الأساسي لتلك المؤسسة، كما يحدد مقدار تلك الإعانة للفترة المذكورة بموجب اتفاق يعقد بين الحكومة الفرنسية والليبية[1].

المادة الثالثة: تعين الحكومة الفرنسية موظفا فرنسي الجنسية يكلف بوجه عام بالشؤون الاقتصادية والمالية المتعلقة بفزان، ويرشح لها هذا الموقف من قبل الحكومة الفرنسية، ويكون أحد موظفي الحكومة الليبية وخاضعا لأحكام قوانين ليبيا الخاصة بالوظائف العامة.

وسيكون للموظف الفرنسي المختص بالشؤون المالية والاقتصادية المتعلقة بفزان حق الاتصال برئيس الوزراء ووزير المالية، ولكنه سيخبر كبير الموظفين في المسائل المالية والاقتصادية "باقترحاته" بحيث يتمكن هذا الأخير من النظر فيها، في نطاق مركز ليبيا والاقتصادي العام.

وأكون شاكرًا لو تكرمتم بإفاداتي بقبول حكومتكم للمساعدة المالية التي تعرضها عليها الحكومة الفرنسية بالشروط المحددة فيما سبق[2].

ورد رئيس الوزراء الليبي على السفير الفرنسي بكتاب يوم 14 ديسمبر 1951م يبلغه باستلام رسالته السابقة، وإن الحكومة الليبية المؤقتة تقبل المساعدة المالية التي منحتها الحكومة الفرنسية حسب الشروط الواردة في الخطاب سالف الذكر.

وللحديث عن أهداف الاتفاقية فإن موافقة الحكومة الليبية على تعيين موظف فرنسي يكلف بوجه خاص بالشؤون الاقتصادية والمالية المتعلقة بفزان، معناه أن لا علاقة للحكومة الليبية بفزان، كأن فزان دولة أخرى لا تربطها بالحكومة الليبية إلّا إعانة فرنسية، وأن فرنسا تدفع ما تريده لفزان، لا لمصلحة ليبيا بل لمصلحة فرنسا في فزان...،وأن هذا المبلغ الذي تدفعه

[1] سامي حكيم: معاهدات ليبيا...، مرجع سابق، ص 147.

[2] نفسه، ص 148.

فرنسا ليس بالمبلغ الكبير ولا الخطير، بل يمكن توفيره من أي باب في الميزانية، وهو لا يساوي رأس مال تاجر بسيط[1].

2_الإتفاقية العسكرية المؤقتة: عزم بن حليم على إرغام فرنسا على إنهاء وجود قواتها العسكرية في ليبيا وأوضح للحكومة الفرنسية أن بلاده ليست مستعدة لعقد اتفاقية عسكرية مع فرنسا لمدة ستة أشهر[2]، ولابد من جلاء القوات الفرنسية على ليبيا، إلّا أن الحكومة الفرنسية رفضت في بادئ الأمر بمبدأ الجلاء[3]،وقد قرر مجلس الوزراء الليبي توجيه مذكرة رسمية إلى الحكومة الفرنسية لمطالبتها بإجلاء القوات عن التراب الليبي بأسرع ما يمكن، مع اقتراح منديس فرانس إجراء مفاوضات مباشرة مع بن حليم، وفعلا توصل كل من الرئيسان الفرنسي والليبي بسرعة إلى اتفاق على مبدأ الجلاء[4].

[1]سامي حكيم: معاهدات ليبيا...، مرجع سابق، ص 149.

[2]محمد رجائي ريان: العلاقات الفرنسية الليبية، احتلال فرنسا لفزان ما بين 1943- 1955م، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع35، جامعة الكويت، الكويت،1989م، ص 62.

[3]مجيد خدوري: مرجع السابق، ص 293.

[4]إدريس محمد حسين أبو بكر: دور إدريس السنوسي...، مرجع سابق، ص 321.

المبحث الثاني: بنود الاتفاقية:

أولا: الجانب العسكري والسياسي والاقتصادي:

بعد رفض النائب المبلغ الذي تقدمه فرنسا على غرار الاتفاقية المؤقتة[1] تم إلغاء الاتفاق المالي معها، وتم عقد المعاهدة مع فرنسا وذلك بمضاعفة المبلغ بعد زيادة نفقات الحكومة الإقليمية في فزان، وعلى صدد هذا نظم رئيس الوزراء مصطفى بن حليم علاقة بلاده بالحكومة الفرنسية في ضوء الاتفاقية المالية المؤقتة، كما أجرت مباحثات طويلة اشترك فيها نائب والي فزان سيف النصر عبد الجليل[2]، خللت بعقد معاهدة الصداقة بين الطرفين في11 أوت 1955م بطرابلس[3]،لمدة عشرين سنة وقعها مصطفى بن حليم من طرف الجانب الليبي وفي الجانب الفرنسي رئيس الوزراء ادجارفور[4] ووزير الخارجية الفرنسي بينيه، كما صادقت عليها كل من الجمعية الوطنية الفرنسية في 22 نوفمبر 1956م والبرلمان الليبي في مارس1956م[5].

كما تتألف هذه المعاهدة من 11 مادة و4 ملاحق حيث لكل ملحق عنوانه، فحدد للملحق الأول عملية جلاء القوات الفرنسية عن واحات فزان وحماية بعض المصالح العسكرية الفرنسية، أما الملحق الثاني فقد أوضح تنقلات البدو الرحل عبر الحدود الليبية الجزائرية، كما أشار الملحق الثالث إلى تبادل البعثات الثقافية وتقديم المنح الدراسية، أما الملحق الرابع والأخير فقد تناول المسائل الاقتصادية[6].

---

[1] حسام علي محسن المدامغة: العلاقة الليبية – الفرنسية 1954– 1956م من خلال تقارير المفوضية الملكية العراقية بطرابلس الغرب، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع15، كلية الآداب، جامعة ذي قار، العراق، ص 17.

[2] نبيل لزعر: مرجع سابق، ص 412.

[3] بشير حمايدي: مسألة رسم الحدود في دول المغرب العربي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، 2015– 2016م، ص 366.

[4] **منداس فرانس:** من مواليد مدينة باريس خلال 1932– 1940م سياسي اشتراكي فرنسي ورئيس الوزراء، عمل على إنهاء تورط فرنسا في الهند الصينية، شخصية مهمة في سياسة فرنسا،كما كان رئيس حكومة فرنسي، وهو من أجرى مفاوضات مباشرة مع بن حليم حين تم الاتفاق على مبدأ الجلاء. ينظر: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص 293.

[5] مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية...، المرجع السابق، ص 248.

[6] سامي حكيم: معاهدات ليبيا...، مرجع سابق، ص ص 149– 148.

أما المواد التي تضمنتها الاتفاقية فقد انقسمت إلى بنود لتعزيز علاقة الصداقة بين الطرفين وبنود تخدم فرنسا في الجانب العسكري والاقتصادي والسياسي وهي كما يلي:

ـ قيام سلام وصداقة دائمة بين الجمهورية الفرنسية والمملكة الليبية المتحدة[1].

ـ مدة الاتفاقية عشرين سنة، مع تشاور الطرفان المتعاقدان فيما يتعلق بالمصالح المشتركة.

ـ ميثاق من الأمم المتحدة بأن لا يعمل أي طرف منهم عملا تكون من طبيعته خلق مشكلات للطرف الآخر.

ـ تشاور كل من فرنسا وليبيا بطريقة تضمن الدفاع عن أراضيها كلما جد الخطر على هذه الأراضي[2].

ـ تتعهد فرنسا بسحب قواتها من فزان في المقابل تتعهد الحكومة الليبية أن لا تحتل أراضي هذه الإقليم غير القوات الليبية[3].

ـ مرور القوات الفرنسية التي تتخذ نحو تشاد في مواكب عسكرية لا يزيد عدد أفرادها على600 جندي بمعداتهم وحاجاتهم مع ما يتطلبه هذا الحق من البقاء في أرجاء فزان أياما وأياما تحت ستار الراحة وعناء الطريق.

ـ تسليم مطارات سبها[4] وغات[5] وغدامس[6] إلى الحكومة الليبية بعد عند جلاء القوات الفرنسية الفرنسية مع سماح للطائرات الفرنسية باستخدام المطارات لمدة خمس سنوات من تاريخ جلاء القوات الفرنسية عن فزان.

---

[1] مفتاح عبد الله المسوري: الحدود البرية الليبية، دط، دار الرواد، ليبيا، 2013م، ص 63.

[2] مجيد خدوري: المرجع السابق، ص 293.

[3] نفسه.

[4] **سبها:** هي مدينة في ليبيا، كانت سابقا عاصمة فزان في جنوب غرب البلاد، وهي حاليا المركز الإداري لبلدية سبها، تقع في الجزء الجنوبي الغربي وتبعد عن مدينة طرابلس حوالي 750م،يحدها من الشمال منطقة زلاف الصحراوية. ينظر: الطاهر أحمد الزاوي: معجم البلدان العربية، مرجع سابق، ص 182.

[5] **غات:**هي إحدى الواحات الصحراوية في أقصى الجنوب الغربي من ليبيا، اكتسبت أهميتها وتطورت مع نمو تجارة القوافل بحكم موقعها على ملتقى طرق تجارية صحراوية، كما تعتبر غات المدينة سوقا تجاريا، ينظر: حبيب وداعة الحسناوي: غات في بعض النصوص العربية، كلية الآداب، جامعة طرابلس، دب، دت، ص 7.

[6] **غدامس:** تقع مدينة غدامس في الجنوب الغربي للجمهورية الليبية، يرجع تاريخ وجودها إلى ما قبل التاريخ، وهي من أقدم مراكز الحضارة مساحتها حوالي 160 هكتارا، يحيط بها سورا شبه دائري، ينظر: بشير قاسم يوشع: مدينة غدامس عبر العصور، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2010م، ص 15.

ـ التعاون الاقتصادي المشترك وتوظيف رؤوس الأموال واستعداد الحكومة الفرنسية لتقديم الفنيين اللازمين لحاجات فزان، كما تقوم الحكومة الفرنسية عن طريق الشركات الفرنسية لدراسة المشروعات المختلفة وتمويلها[1].

ثانيا: المطار الليبي:

وبموجب هذه المعاهدة تبادلت الحكومة الفرنسية الرسائل مع الحكومة الليبية في 19 نوفمبر1956م،لمنحها المطار داخل الأراضي الليبية بإيجار قدره مائة قرش في السنة ولمدة عشرون سنة دون إشراف الحكومة الليبية كما أنه يعتبر تهديدا مباشرا للجزائر وغيرها من البلاد الإفريقية الأخرى، مما أدى بالسفير الفرنسي في طرابلس المسيو بالاي إلى السيد علي الساحلي وزير الخارجية بأن خط الحدود الجزائرية الليبية يمر بالمطار الكائن شمال إفريقيا[2]، والمعروف باسم "ميزون روج" فقد تم الاتفاق على أن تؤجر الحكومة الليبية إلى الحكومة الفرنسية لمدة عشرين سنة مقابل دفع إيجار سنوي قدره جنيه ليبي واحد قطعة أرض يقتصر استعمالها كمهبط للطائرات[3].

وبالتالي تم الاتفاق على أن يكون تاريخ التأجير ساريا اعتبارا من عشرة أوت 1955م،كما تم الاتفاق كذلك على أن الحكومة الليبية تمارس طول المدة الايجارية مراقبة إدارية أو قضائية أو بوليسية على قطعة الأرض المؤجرة للحكومة الفرنسية، كما ستعمل الحكومة الليبية على ألا يُشيّد أي بناء قريب من المنطقة من شأنه أن يعرقل حركة الطيران وذلك وفقا للقوانين الدولية السارية، ومن المتفق عليه أن الطائرات المملوكة للحكومة الليبية أو المستعملة من قبلها ستنتفع من مطار ميزون روج، كما يجوز للطائرات الليبية الأخرى[4].

وبهذا نجد فرنسا قد أحكمت قبضتها على الشؤون المالية المتعلقة بولاية فزان وقد برز أيضا نفوذها السياسي حين لم تسمح لأية دولة أخرى بفتح قنصلية في فزان.

---

[1] سحر جميل جبار: مرجع سابق، ص ص121- 122.

[2] مجيد خدوري: مرجع سابق، ص 293.

[3] سامي حكيم: معاهدات ليبيا...، مرجع سابق، ص 150.

[4] إدريس محمد حسين أبو بكر، دور إدريس السنوسي...، المرجع السابق، ص 300.

المبحث الثالث : نتائج الاتفاقية .

أولا : ردود أفعال الطرفين :

1 . البرلمان الليبي: عرضت المعاهدة الليبية الفرنسية على مجلس النواب في جلسته المنعقدة في 20 فيفري 1956م، وفي ذات الجلسة ألقى مصطفى بن حليم بيانا تحدث فيه عن الصعوبات التي اكتنفت المفاوضات مع الوفد الفرنسي الذي أصر على الحصول على امتيازات استراتيجية، وتحدث عن الامتيازات التي حصلت عليها ليبيا من هذه المعاهدة وهي ملكية المباني الفرنسية في فزان وتعهد فرنسا بدفع مبلغ قدره 130 مليون فرنك سنة 1955م لوكالة التنمية والاستقرار، و350 مليون فرنك لسنة 1956م لأجل المساهمة في تمويل مشاريع التنمية في السنوات المقبلة وذلك بالاتفاق مع الحكومة الليبية[1].

ولم تلقى المعاهدة سوى معارضة ضئيلة قادها عبد العزيز الزقلعي، ومن ثم نوقشت المعاهدة في مجلس الشيوخ فتم الموافقة عليها بالإجماع يوم 20 مارس 1956م[2].

2 ـ الجمعية الوطنية الفرنسية: ماطلت الجمعية الوطنية الفرنسية في إقرار المعاهدة، وكانت من دعاة المتشبثين بالاحتفاظ بفزان وإبقاء قوات عسكرية فرنسية فيها بشكل دائم إلّا أن الخشية من الإدانة الدولية لاسيما بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر من جهة، ولأن فرنسا كانت ترغب بتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي نصحت فرنسا باحترام تعهداتها من جهة أخرى، فضلا عن تهديد مصطفى أحمد بن حليم رئيس الحكومة الليبية باللجوء إلى الأمم المتحدة ما لم تسحب فرنسا قواتها من فزان في 30 نوفمبر 1956م وهو ما لم تكن مستعدة له فرنسا[3]، مما جعل الجمعية الوطنية الفرنسية تصادق عليها في يوم 22 نوفمبر 1956م[4].

---

[1] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص 121.

[2] سامي حكيم: حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص ص 151- 152.

[3] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص 122.

[4] إدريس محمد حسين أبو بكر: دور إدريس السنوسي ...، المرجع السابق، ص 322.

ثانيا: نتائجها :

1 ـ الجلاء عن فزان: تنفيذا للمعاهدة فقد أكملت القوات الفرنسية إجلاء قواتها عن فزان في 30 نوفمبر 1956م برحيل آخر فوج من سبها، واحتفل الشعب الليبي ولاسيما أهالي فزان بهذه المناسبة في1ديسمبر 1956م، ورفع العلم الليبي بدل الفرنسي في جميع المواقع التي جلت عنها القوات الفرنسية بعد أن تسلمها الجيش الليبي، غير أن الأعمال التي قام بها الجنود الفرنسيين أثناء عمليات الجلاء تركت أثرا سيئا لدى الحكومة الليبية، فقدم مصطفى أحمد بن حليم احتجاجا شديد اللهجة إلى الحكومة الفرنسية وصف فيه تلك الأعمال بأنها خرق للمعاهدة وبعيدا عن اللياقة والتعقل، ولما لم تكن الحكومة الفرنسية مستعدة لخسارة علاقاتها بليبيا نتيجة غضب وإحباط وقع في لحظة من قبل الجنود الفرنسيين، فأبدت استعدادها لتعويض جميع الخسائر والأضرار التي لحقت بالمنشآت التي كانت تحت تصرفهم في فزان، وألفت لجنة من مدير الأشغال العامة وضباط في الجيش والشرطة لتقدير الخسائر في المنشآت التي طالها التخريب الفرنسي[1].

2 ـ ترسيم الحدود: فيما يتعلق بمسألة الحدود الليبية الجزائرية، فقد تمكنت اللجنة الليبية الفرنسية المشتركة بعد اجتماعات عديدة عقدتها في طرابلس، من التوصل إلى اتفاق بتاريخ 19 ديسمبر1956م ضمت فرنسا بموجبه إلى الجزائر مساحات من الأراضي التي تعود إلى ليبيا[2]، فاستولت على منطقة إيجلى النفطية وليزى، وأصبحت الطريق التي كانت تستخدم للقوافل بين غدامس وغات ويسمونها طريق الغار داخل الأراضي الجزائرية، وقد وافق مصطفى بن حليم على هذه الخرائط التي وضعتها فرنسا، ووافق مجلس النواب ووقع الملك عليها[3].

خلاصة الفصل: عقدت فرنسا تلك المعاهدات لتحقيق التعاون والتحالف مع المملكة الليبية فركزت على ولاية فزان وحرصت على أن تسيطر عليها حفاظا على حدودها الجزائرية، ولم تجد فرنسا صعوبة في بسط نفوذها فقد لاقت ترحيبا كبيرا من قبل سكان الولاية وذلك بسبب الإغراءات والوعود الفرنسية لكبار القبائل الفزانية بتخليصهم من بطش الاحتلال الإيطالي وتوفير السلام لهم مع دفع مبالغ مالية للشيوخ.

---

[1] سحر جميل جبار: المرجع السابق، ص ص 122-123.

[2] نفسه.

[3] محمد سعيد القشاط: ليبيا والعلاقات التاريخية مع دول الجوار، ط1، مكتبة جزيرة الورد، مصر، 2017م، ص 150.

الـــخـــاتمة

من خلال دراستنا لموضوع معاهدات المملكة الليبية مع الدول الغربية في الفترة الممتدة من سنة 1951م إلى 1969م، استخلصنا جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- وقعت ليبيا تحت وطأة الاحتلال الإيطالي منذ مطلع القرن 20م، واستمر هذا الاحتلال إلى غاية خسارة هذه الأخيرة في الحرب العالمية الثانية ضد دول الحلفاء وانسحاب جيوشها نهائيا من ليبيا سنة 1943م، وقد ساند الليبيون الحلفاء في هذه الحرب بعد منحهم وعدًا غير صريح من قبل بريطانيا باستقلالهم، لكن هذا الوعد لم يتم حيث أن الدول المنتصرة في الحرب (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) تقاسمت ليبيا في شكل إدارة مشتركة، فتخلصت من استعمار ذي جنسية واحدة ليحل محله استعمار متعدد الجنسيات.
- بعد عقد العديد من المؤتمرات وطرح العديد من الآراء حول مصير ليبيا، سعت كل واحدة من تلك الدول لفرض وصايتها عليها، ولكن بعد العجز من اتخاذ قرار يرضي جميع الأطراف تم طرح القضية الليبية في هيئة الأمم المتحدة، والتي منحت ليبيا استقلالها سنة 1951م، والحقيقة أن هذا الإستقلال لم يكن منحة من هيئة الأمم المتحدة كما زعم الكثيرون بل جاء بعد مقاومة ليبية كبيرة، فهذه المنظمة لم تقدم الإستقلال لليبيا إلا للترويج لنفسها كونها حديثة التكوين.
- واجهت الحكومة الليبية عجز كبيرا في ميزانيتها، نظرا لكونها حديثة الإستقلال ولما خلفته إيطاليا من دمار على جميع الأصعدة، ولكون هيئة الأمم المتحدة والدول العربية آنذاك كانت غير قادرة على سد هذا العجز، توجه الليبيون للتفاوض مع الدول الغربية وسرعان ما وافقت بريطانيا على تقديم المساعدة، لتسارع كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أيضا لعقد اتفاقيات مؤقتة مع ليبيا، وحقيقة الأمر أن هذه الدول كانت تسعى لحفظ مصالحها فبريطانيا وفرنسا حاولت حفظ مصالحها في مستعمراتها المجاورة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت تخشى المد الشيوعي على المنطقة.
- استغلت بريطانيا الأوضاع الاقتصادية المنهكة التي تعيشها ليبيا، وذلك بحجة المساندة والإعانة الخارجية ومحاولة ضم ليبيا إلى مناطق الإسترليني، فتحقق ذلك بعد أن أبدى الملك إدريس السنوسي رغبته في التعاون مع بريطانيا للنهوض باقتصاد البلاد، فعقد في البداية خلال 1951م اتفاقيتين مؤقتين، المالية التي تنص على تقديم إعانات مالية مع ضمان الاستقرار المالي والاقتصادي، وأخرى عسكرية لبقاء القوات البريطانية المرابطة في ولايتي طرابلس وبرقة، فكانت الحكومة الليبية ميالة لبريطانيا وكان إدريس السنوسي يحظى بعلاقة وطيدة مع القادة البريطانيين ولعل هذا الأمر جعله عرضة للنقد اللاذع من قبل العديد من المؤرخين.

• عقدت المعاهدتين الرسميتين المالية والعسكرية خلال شهري جوان وجويلية 1953م،وتضمنت 35 مادة لتحقيق التعاون والاتفاق العسكري والمالي، ومن أهم ما تضمنته الاتفاقية العسكرية امتلاك قاعدة عسكرية بريطانية في طبرق، والتعاون في مجال التسليح والاسلحة، مع استغلال الأراضي الليبية للأغراض العسكرية، أما بالنسبة للاتفاقية المالية فأهم ما احتوته استدانة ليبيا من بريطانيا مبالغ مالية طائلة بداعي النهوض بالاقتصاد الليبي، وترجعها ليبيا على شكل دفعات فور تحسن الأوضاع.

• لاقت المعاهدة البريطانية معارضة من طرف لجنة الشؤون الخارجية والدفاع التي مثلها أحمد رفيق المهدوي، وذلك بوصفه لها بأنها عملية استعباد دولة ضعيفة، أما رئيس الحكومة عبد المجيد كعبار فقد اقترح إعادة المفاوضات مع بريطانيا، حيث اكتشف مصطفى بن حليم خطة البريطانيين، فبعد توليه منصب الوزارة في ليبيا تراجعت العلاقات البريطانية الليبية بعد أن طلب منهم زيادة مبالغ الإعانات المالية الليبية مع تخفيض عدد القوات البريطانية في البلاد الأمر الذي استفز البريطانيين وأدى بتراجع العلاقة.

• يرجع وجود قاعدة ويلس الأمريكية إلى سنة 1945م، والتي منحتها لها بريطانيا بعد دحر الجيوش الإيطالية، ولتضمن الولايات المتحدة الأمريكية الإبقاء على القاعدة تحت سيطرتها، عقدت اتفاقيات مؤقتة مع ليبيا مستغلة حاجتها للمساعدة المالية، فعقدت أول اتفاقية مؤقتة عقب الإستقلال في 1951م، لضمان شرعية وجودها في تلك القاعدة.

• تم التوقيع على المعاهدة العسكرية الأمريكية في سبتمبر 1954م والتي تعتبر مُعدّلة للاتفاقية المؤقتة، فلاقت هذه المعاهدة معارضة حادة من طرف العديد من الأواسط السياسية الليبية والتي لم تأبه لها الحكومة الليبية مطلقا، حيث سارعت للتصديق على المعاهدة، ومن جهة أخرى لقيت تلك المعاهدة ترحيبا من قبل الأمريكيين الذين رأو فيها حفظا لمصالحهم.

• كما عقدت الحكومة الليبية معاهدة أخرى مع الأمريكيين تنص على تقديم مساعدات عسكرية لليبيا، والتي جاءت بعدما أفصح رئيس الوزراء مصطفى بن حليم عن نيته ببناء علاقات مع الاتحاد السوفياتي وحقيقة الأمر أن بن حليم اتخذ هذا الأسلوب لمراوغة الأمريكيين وإجبارهم على زيادة المساعدة، مستغلاً صراع الحرب الباردة بين الطرفين، والجدير بالذكر أن مساعي الولايات المتحدة الأمريكية لم تقتصر على الحفاظ على قاعدتها العسكرية، بل كانت محاولة لمنع أي زحف للمد الشيوعي في هذه الجبهة.

• سيطرت فرنسا على فزان بواسطة حاكم عسكري يتحكم في شؤونها العسكرية والاقتصادية، مع اعتمادها على سياسة الإغراء والتقرب من كبار العائلات التي كانت تحكمها، وتطورت

العلاقات الفرنسية الليبية في عهد كل من المنتصر والساقزلي، وذلك بعقد اتفاقيات مؤقتة مالية لتقديم إعانات مالية لضمان سيرورة العمل في فزان وأخرى عسكرية للحفاظ على قواعدها العسكرية فيها.

- وقع الوزير بن حليم معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع فرنسا للسيطرة على منطقة فزان، حيث تم عقد اتفاقيتين عسكرية ومالية تحتوي على خمس ملاحق و 11 مادة، كما انقسمت هذه الاتفاقية إلى قسمين: قسم لتعزيز علاقة التحالف والصداقة بين الطرفين والقسم الآخر يتضمن الجانب العسكري والسياسي والاقتصادي كما تم التفاهم على الامتيازات الفرنسية في المطار الليبي.
- لقيت هذه المعاهدات ترحيبا من طرف الرأي العام الليبي حيث برز ذلك في عدم معارضة البرلمان الليبي عليها، أما أهم ما نتج عنها فهو ترسيم الحدود الليبية الجزائرية من جهة والذي خلف صراع بين هاتين الأخيرتين زمن حكم العقيد معمر القذافي، ومن جهة ثانية الجلاء التام للقوات الفرنسية عن فزان.
- أرادت فرنسا بعقد هذه المعاهدة السيطرة على فزان عسكريا واقتصاديا وذلك لتوسيع مناطق النفوذ لديها، وقد اعتمدت بذلك الأسلوب الإغرائي الذي مكنها من ملاقاة ترحيب كبير من سكان فزان وإدارتها العامة.
- انتقد العديد من المؤرخين الحكومة الليبية وعلى رأسها الأمير إدريس السنوسي ورئيس الوزراء مصطفى بن حليم للموافقة على توقيع معاهدات جائرة مع الدول الغربية، غير آخذين بعين النظر الظروف الاقتصادية المتردية التي كانت عليها ليبيا، وكون إبرام هذه المعاهدات كان آخر حل أمام الحكومة لرفع ميزانية الدولة قبل انقضاء الموعد الذي منحته لها هيئة الأمم المتحدة.
- كما نستنتج أن تلك الدول الغربية (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)، قد اعتمدت أسلوب المعاهدات لبسط نفوذها عليها بطريقة سلمية مستغلة ضعفها المالي والاقتصادي.

الـمــلاحق

خريطة تقسيم الإدارة الأجنبية في ليبيا[1]

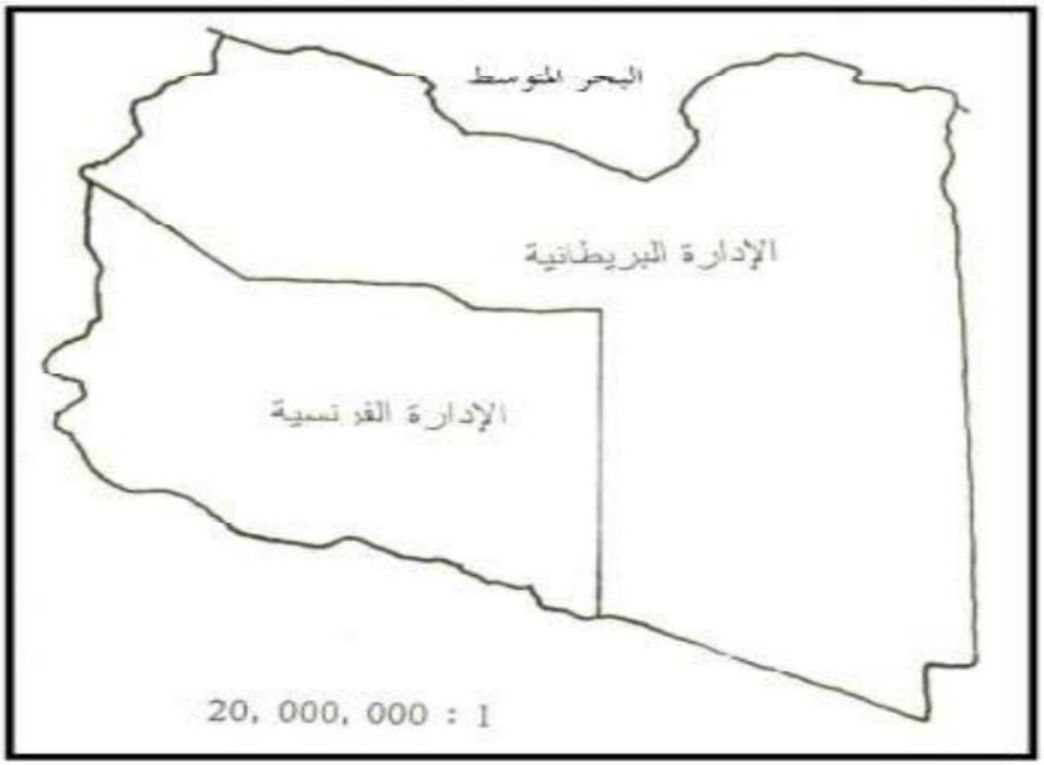

[1]عباس غالي داود: منطقة الجبل الأخضر في ليبيا، دراسة في الجغرافية الإدارية، مجلة الأستاذ، ع203، جامعة بغداد، دب، 2012م، ص 15- 96.

خريطة قاعدة ويلس الأمريكية[1]

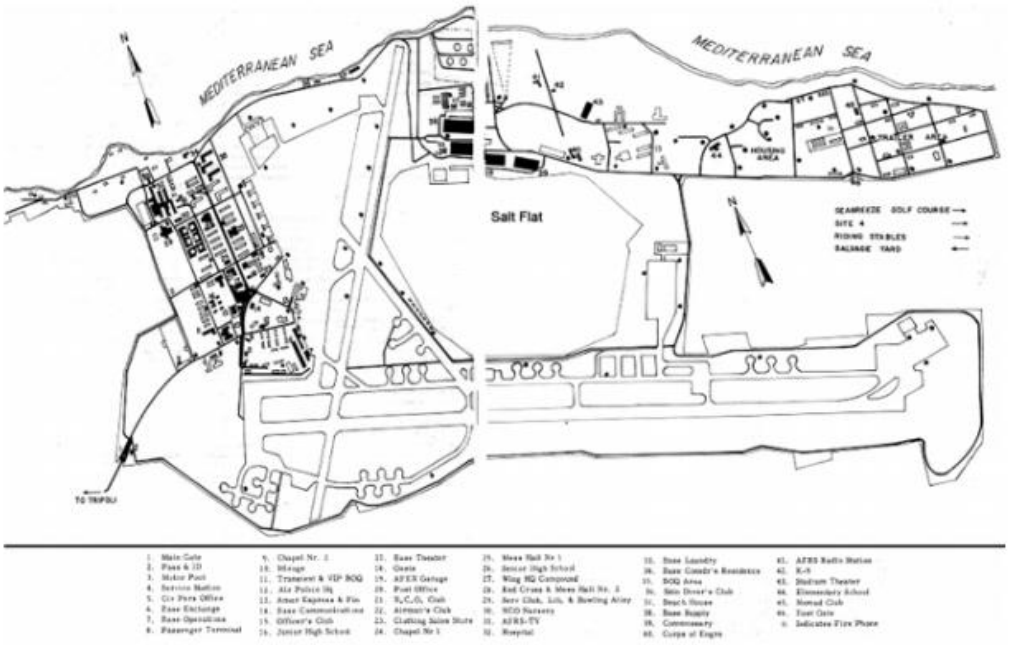

[1] Hasan karayam: op cit,P114

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المصادر:

أ ـ وثائق منشورة:

1) الجمعية الوطنية الليبية: دستور المملكة الليبية المتحدة، المؤرخ في 7 أكتوبر 1951م.

2) المغيربي محمد البشير: وثائق جمعية عمر المختار، ط1، دارالهلال،لبنان،1993م.

3) C. I. A: The outlook for us interests in Libya,s,19june 1956.

ب ـ كتب :

1) البراوي راشد: ليبيا والمؤامرة البريطانية، ط1، مكتبة النهضة، مصر، 1953م.

2) بن حليم مصطفى أحمد: انبعاث أمة...وسقوط دولة، دط، منشورات دار الجمل، ألمانيا، 2003م.

3) ـــــــــــــ: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا الساسي، دط، دد، دب، 1992م.

4) حكيم سامي: ثورة ليبيا، ط1، مكتبة الفرجاني، لبنان، 1971م.

5) ـــــــــــــ: حقيقة ليبيا، ط2، مكتبة انجلو المصرية، مصر، دت.

6) ـــــــــــــ:معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، ط1، دار المعرفة، مصر، 1963م.

7) الزاوي الطاهر أحمد: أعلام ليبيا، ط3، دار المدار الإسلامي، ليبيا، دت.

8) ـــــــــــــــــــ: جهاد الليبيين في ديار الهجرة من سنة 1924- 1952، ط2، دار المحدودة، بريطانيا.

9) ـــــــــــــــــــ: معجم البلدان الليبية، ط1، دار مكتبة النور، ليبيا، 1968م.

10) السني المنتصر بشير: مذكرات الشاهد على العهد الملكي الليبي، ط1، د.د، دب، 2008م.

11) الشنيطي محمود: قضية ليبيا، دط، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1951م.

12) الصيد محمد عثمان: محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد، ط1، أعدت للنشر من طرف طلحة جبريل، المغرب، 1996م.

13) كاندول دي: الملك ادريس عاهل ليبيا حياته وعصره، دط، تر: محمد القزيري، دد، بريطانيا، 1998م.

ثانيا : المراجع:

أ ـ كتب :

1) أبو خير سيد عبد الرحيم: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو ليبيا 1969-1989، دط، دار زهير للنشر، دب، 2016م.

2) احميدة علي عبد اللطيف: دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، دط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012م.

3) ـــــــــــــــــــــ: ليبيا التي لا نعرفها، دراسات منهجية في التاريخ والثقافة والمجتمع الأهلي 1830-2011، دط، دار الهلال، دب، 2013م.

4) إسماعيل محمد محمود: عمر المختار شهيد الإسلام وأسد الصحراء، دط، مكتبة القرآن للطباعة والنشر، القاهرة، دت.

5) أودو زاوتر: رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789م حتى اليوم، ط1، دار الحكمة، بريطانيا، 2006م.

6) بادوفاهنريكو دي ليوني: استيطان شمال افريقيا، ليبيا، ط1، تر: إبراهيم أحمد المهدوي، دار حميثرا، مصر، 2020م.

7) بدران شوقي محمد: معركة العلمين وقادتها، دط، المخابرات الحربية، دب، 1967م.

8) بروشين نيكولاي إليتش: تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ط2، تر: عماد الحاتم، دار الكتاب الجديدة، لبنان، 1999م.

9) بن سعود محمد: تاريخ ليبيا الحديثة، ط1، مطبعة الماجي، ليبيا،1961م.

10) بن عبد القادر عبد المالك: الفوائد الجلية في تاريخ العائلة السنوسية، دط، دار الجزائر العربية، دمشق، 1966م.

11) التكريتي بثينة عبد الرحمان: جمال عبد الناصر، دراسة تاريخية في نشأة وتطور الفكر الناصري، دط، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000م.

12) الجبالي صقر وآخرون: قاموس المصطلحات المدنية والسياسية، ط1، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)، دب، 2014م.

13) الجمل شوقي عطا الله: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1977م.

14) جيب هنري: ليبيا بين الماضي والحاضر،ط1، تر: شاكر ابراهيم، المنشأة الشعبية للنشر، مصر، 1981م.
15) الحجاجي سالم علي: ليبيا الجديدة دراسة جغرافية اجتماعية اقتصادية وسياسية، ط2، مؤسسة السريعة، ليبيا، 1970م.
16) خدوري مجيد: ليبيا الحديثة، دط، تر: نقولا زيادة، دار الثقافة، لبنان، 1966م.
17) الخوند مسعود: الموسوعة التاريخية الجغرافية والتاريخية، دط، ج18، الشركة العالمية للموسوعات، لبنان، 2003م.
18) داهش محمد علي: المغرب العربي المعاصر، الإستمرارية والتغيير، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2014م.
19) الدليمي ثامر عزام أحمد سليم: الإدارة الفرنسية في المغرب 1939- 1956م، ط1، دار غيداء، المغرب، 2017م.
20) روسي اتوري: ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة1911م، ط1، تر: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1974م.
21) الزائدي مصطفى: حفرة الدم حقيقة سقوط طرابلس، ط1، نيولينك للنشر والتدريب، مصر، 2014م.
22) زيادة نقولا: محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، دط، معهد الدراسات العربية العليا، دب، 1958م.
23) سلامة موسى رؤوف: موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، دط، دار ومطابع المستقبل، مصر، 2002م.
24) سلطان عبد الله: البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، دط، الفجر العربي للطباعة والنشر، لبنان، دت.
25) سليمان محمود سليمان: الأمم المتحدة وممارسة نظامها، دط، دار القلم، مصر، 1964م.
26) السيد محمود: تاريخ دول المغرب العربي، دط، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000م.
27) شاكر محمود: التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي، لبنان، 1996م.

28) شاكر محمود: مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقية ، ليبية، ط1، الدار العلمية، لبنان، 1972م.
29) شعيب علي: أسرار القواعد البريطانية في ليبيا، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ليبيا، 1982م.
30) شكري الصادق: ليبيا المستقبل، دط، دد، ليبيا، 2008م.
31) الشيخ رأفت: تاريخ العرب المعاصر، دط، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، دب، 1996م.
32) الصلابي علي محمد: تاريخ الحركة السنوسية في افريقيا، ط3، دار المعرفة، لبنان، 2009م.
33) الطنطاوي حسين: الدولة الجديدة، ط1، دار مكتبة الأندلس، بنغازي، ليبيا، 1974م.
34) عجيل أمل وآخرون: قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم، دط، دد، لبنان، 1999م.
35) العقاد صلاح: ليبيا المعاصرة، دط، معهد البحوث والدراسات العربية، دب، 1970م.
36) العماري عباس رشدي: الثورة الليبية جذورها وحاضرها، دط، معهد الدراسات الدبلوماسية، دب، دت.
37) غرايبة عبد الكريم محمود: دراسات في تاريخ إفريقيا العربية، ط1، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1960م.
38) غريفيش مارتن، أوكالاهان تري: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دط، مركز الخليج للأبحاث،الإمارات،2008م.
39) غنيمي رأفت الشيخ: أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، عين الدراسات و البحوث الإنسانية والاجتماعية، دب، 2006م.
40) فرج السيد: معركة العلمين، دط، دار المعارف، مصر، 1967م.
41) فرحات الكاملة، تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، ط1،دار سامي للطباعة والنشر والتوزيع، مكان، 2022م.
42) القشاط محمد سعيد: ليبيا والعلاقات التاريخية مع دول الجوار، ط1، مكتبة جزيرة الورد، مصر، 2017م.

43) كبه عبد الأمير قاسم: المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي، دط، دار الأندلس، دط، العراق، دت.
44) الكيالي عبد الوهاب، زهيري كامل: الموسوعة السياسية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1974م.
45) اللوشي حسن يوسف: الإجلاء، دط، مطابع الثورة والطباعة، ليبيا، 1971م.
46) ليتل دوجلاس: الاستشراق الأمريكي، الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ 1945م،دط، تر: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، مصر، 2009م.
47) المسوري مفتاح عبد الله: الحدود البرية الليبية، دط، دار الرواد، ليبيا، 2013م.
48) المظفري نبيل: العلاقات الليبية التركية 1969-1989م، دراسة سياسية اقتصادية، ط1، دار غيداء، عمان، 2010م.
49) المغربي طارق صالح عبد النبي: النظام السياسي الليبي طبيعته ومكوناته 1969-1999م، دراسة تحليلية مقارنة، دط، المكتب العربي الحديث، مصر، 2008م.
50) المقريف محمد يوسف: انقلاب القذافي الدور الإسرائيلي، دط، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، دت.
51) ـــــــــــــ: ليبيا بين الماضي والحاضر، صفحات من التاريخ السياسي، ط2، ج2، مركز الدراسات الليبية، بريطانيا، 2017م.
52) ـــــــــــــ: ليبيا بين الماضي والحاضر، صفحات من التاريخ السياسي، ط1، ج1، مركز الدراسات الليبية، بريطانيا، 2004م.
53) ـــــــــــــ: ليبيا بين الماضي والحاضر، صفحات من التاريخ السياسي،ط1، ج 3، مركز الدراسات الليبية، ليبيا، 2004م.
54) مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، دب، 2013م.
55) الملادي محمد مفتاح: مبنى القنصلية الأمريكية، دراسة تاريخية للمبنى وللعلاقات الليبية الأمريكية، دط، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2004م.
56) موسكات فريديريك: رئيس ابني، دط، تر: شاكر ابراهيم، مؤسسة آدم للنشر والتوزيع، دب، دت.

57) مؤلف مجهول: الكتاب الأبيض الإنجليزي، دط، تر: يوسف توما البستاني، شارع الفجالة، مصر، 1913م.

58) نيكسون ريتشارد: نصر بلا حرب 1999م، ط3، تق: محمد عبد الحليم أبو غزالة، الأهرام للترجمة والنشر، مصر،1991م.

59) هاملتون نايجل: القياصرة الأمريكيون، سير الرؤساء من فرانكلين روزفلت إلى جورج دبليو بورش، ط1، تر:Lingo office s a r l، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2012م.

60) الوناس المنصف وآخرون: التاريخ المجهول، العلاقات الليبية الفرنسية في فزان 1943- 1956م، دط، معهد البحوث المغاربية المعاصرة، سراس للنشر، دب، 2012م.

61) ياغي إسماعيل أحمد، شاكر محمود: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، قارة إفريقية، دط، ج2، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1993م.

62) يحي جلال: المغرب العربي الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ط3، الدار القومية للطباعة والنشر، الأسكندرية، 1966م.

63) يوشع بشير قاسم: مدينة غدامس عبر العصور، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2010م.

ب ـ الرسائل الجامعية:

1) أبو الفضل يوسف: التجارة الخارجية للجماهيرية الليبية، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة لنيل درجة الماجستير، قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2007م.

2) أبو بكر إدريس محمد حسين: دور ادريس السنوسي في الحركة الوطنية في ليبيا وتأسيسه للمملكة الليبية (1911-1969م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، دب، 2016م.

3) جميل جبار سحر: مصطفى أحمد بن حليم ودوره السياسي في ليبيا (1921-1957م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة ذي قار، العراق، 2017م.

4) حمايدي بشير: مسألة رسم الحدود في دول المغرب العربي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، 2015-2016م.

5) دريدي مرزوق: العلاقات الليبية الأمريكية في ضوء حادثة لوكربي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، الجزائر، 2006- 2007م.
6) الدسوقي بركات أسامة: اليهود في ليبيا ودورهم من 1911م حتى 1951م، رسالة لنيل درجة الماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة طنطا، دب، 2000م.
7) زردومي علاء الدين: التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012- 2013م.
8) سعيد خالد محمد: اللجنة الطرابلسية ونشاطها السياسي خلال فترة 1943-1951م، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا، 2018م.
9) صبحي أحمد محمد: دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ،الحرب على العراق في عام 1991م وعام 2003م نموذجا، رسالة لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020م.
10) عبد الكريم عماد عمر محمد: دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية(2011-2017م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، دب، 2018م.
11) عبد المؤمن علي معمر: إيرادات النفط والتنمية الاجتماعية في ليبيا (1960- 1992م)، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، دب، 1996م.
12) عقله نصير مروان سمير: برقة تحت الاحتلال البريطاني 1942-1953م، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 1998م.
13) لزعر نبيل: المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969م،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2019- 2020م.
14) المخاطرة عبد الرحمان صالح محمد: التعليم في برقة خلال العهد الملكي، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب البيضاء، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2016- 2017م.

د-المجلات:

1) أبو ديه سعد: العلاقات الليبية الأمريكية من عام 1801م حتى قضية لوكاربي، مجلة أم المعارك، ع3، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1995م.

2) الجواهري عماد، وسن سعيد عبود الكرعاوي: إدريس السنوسي وإشكالية الزعامة البديلة في ليبيا 1947- 1969م، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، ع2، جامعة القادسية، دب، دت.

3) د.م: دور الحركة الوطنية الليبية في الكفاح ضد الأطماع الأجنبية في ليبيا عقب الحرب العالمية الثانية، مجلة الساتل، دع، كلية الآداب، جامعة 7 أكتوبر، مصراتة، ليبيا، دت.

4) الرطب آمنة عثمان أحمد: جهود السيد أدريان بلت في تشكيل المجلس الاستشاري للأمم المتحدة في ليبيا(1949- 1950م)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ع8، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا،2021م.

5) الرفاعي وائل محمد محمود: الانقسامات داخل الإدارة الأمريكية تجاه قرار تقسيم فلسطين 1947 م، مجلة كلية الآداب، ع7، جامعة بورسعيد، مصر، 2016م.

6) السامراني أحمد محمود علو وآخرون: الأزمة السياسية البريطانية- الليبية 1970- 1986م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، ع22، دب، 2015م.

7) السبعاوي فهد عباس سليمان: المملكة العربية السعودية والقضية الليبية 1945- 1955م، مجلة المعارف للبحوث الدراسات التاريخية، ع24، كلية التربية، جامعة كركوك، العراق، دت.

8) سحلب علي عبد السلام عبد الله: ليبيا موقعها الاستراتيجي وصراع القوى الكبرى خلال أربعينات القرن الماضي، مجلة العلوم الإنسانية، ع15، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا، 2016م.

9) سريج محمد: النشاط السياسي الوطني في ليبيا 1928-1951م، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، جامعة تلمسان، مج6، ع11، 2019م.

10) شقيف مختار رحيل مختار: الإدارة الأجنبية في ليبيا1943-1951م، ج5، ع16، قسم التاريخ، كلية جامعة عين شمس، 2015م.

11) قدادرة فاتح رجب: الثورة الجزائرية من خلال الساسة الجزائريين، المجلة الجامعية،ع17، مج3، كلية الآداب الزاوية، جامعة الزاوية، سبتمبر، 2015م.
12) محمد رجائي ريان: العلاقات الفرنسية الليبية احتلال فرنسا لفزان ما بين 1943-1955م، المحلة العربية للعلوم الإنسانية، ع35، جامعة الكويت، 1989م.
13) المدامغة حسام علي محسن: العلاقة الليبية – الفرنسية 1954- 1956م من خلال تقارير المفوضية الملكية العراقية بطرابلس الغرب، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، ع15، كلية الآداب، جامعة ذي قار، العراق، دت.
14) المرابط إبراهيم العربي محمد: مندوب هيئة الأمم المتحدة السيد أدريان بلت ودوره في مسيرة استقلال ليبيا،ج1، مجلة كلية الآداب، ع29، كلية الآداب، جامعة الزاوية طرابلس، ليبيا، 1950م.

15) المرابط إبراهيم العربي محمد: مندوب هيئة الأمم المتحدة السيد أدريان بلت ودوره في مسيرة استقلال ليبيا، ج1، مجلة كلية الآداب، ع29، كلية الآداب، جامعة الزاوية، طرابلس، 1950م.
16) مقلاتي عبد الله: دعم الثورة الجزائرية في ليبيا وتأثيره في تطور العلاقات الليبية المصرية1954-1958م، مجلة البحوث والدراسات العربية، ع51، دب، 2009م.
17) نجم أحمد لمراجع: أمير برقة السيد محمد إدريس السنوسي وفرنسا والعداء إلى التحالف1941-1951م، مجلة القلعة، ع9، كلية الآداب والعلوم، جامعة المرقب، مسلاته، 2018م.

ت- المراجع الأجنبية:

1) Abdul amirmajeed:libya a geopolitical study,dissertation presented in partial fulfillmenof the requirements for the degree doctor;philosophy in the graduate,theohio state university,1952
2) ADRIAN PELT,Libyan Independence and the unted Nation,London,1907
3) Hasan karayam:libyanamerican relations 1951-1959,a dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor,middletennessee state university,2018.
4) Harris M.lentz:Heads of states and governments.routledgetaylor and francis group.london.2013.
5) Harris M.lentz:Heads of states and governments.routledgetaylor and francis group.london.2013.

6) Helen Chapin Metz :libya a country study,Library of Congress,Printing1,United States Government,1987
7) LuthFirst:Libya"The Elusive Revolution",part2, penguin books,s p,1974
8) Selwyen Lloyd :Wikipedia ,the free encylopedia

فـهـرس الموضوعات

شكر وعرفان

الإهداءات

قائمة المختصرات

مقدمة.....1

مدخل.....6

الفصل الأول: المعاهدة الليبية البريطانية

تمهيد.....18

المبحث الأول: ظروف ليبيا أثناء الإستقلال.....18

أولا: الظروف السياسية.....18

ثانيا: الظروف الاقتصادية والاجتماعية.....21

المبحث الثاني: الاتفاقيات الليبية البريطانية 1951-1953م.....22

أولا: الاتفاقية المالية والعسكرية المؤقتة 1951م.....22

ثانيا: الاتفاقية الليبية البريطانية 1953م.....23

1: بنود الاتفاقية العسكرية.....23

2: بنود الاتفاقية المالية.....26

المبحث الثالث: النتائج المترتبة عن المعاهدة.....27

أولا: ردود الفعل على الإتفاقية.....27

ثانيا: العلاقات الليبية البريطانية ما بعد 1953م.....28

خلاصة الفصل.....29

الفصل الثاني: المعاهدة الليبية الأمريكية

تمهيد.....31

المبحث الأول: ظروف إنعقادها.....31

أولا: التواجد الأمريكي في قاعدة ويلس.....31

ثانيا: الاتفاقية الليبية الأمريكية المؤقتة 1951م.....32

ثالثا: التعديل على الإتفاقية.....34

المبحث الثاني: الاتفاقية العسكرية 1954م.....38

أولا: بنود الاتفاقية.....38

ثانيا: ردود فعل الطرفين من الاتفاقية.....43

المبحث الثالث: اتفاقية المساعدات العسكرية 1957م.....47

أولا: أسبابها.....47

ثانيا: مضمونها.....50

ثالثا: نتائج الاتفاقية.....51

خلاصة الفصل.....53

الفصل الثالث: المعاهدة الليبية الفرنسية

تمهيد.....**55**

المبحث الأول: ظروف انعقادها.....55

أولا: العلاقات الليبية الفرنسية خلال 1951م.....55

ثانيا: الاتفاقية الفرنسية _الليبية المؤقتة.....57

1- الاتفاقية المالية المؤقتة.....57

2- الاتفاقية العسكرية المؤقتة.....59

المبحث الثاني: بنود الإتفاقية.....60

أولا: الجانب العسكري والسياسي والاقتصادي.....60

ثانيا: المطار الليبي.....62

المبحث الثالث: نتائج الإتفاقية.....63

أولا: ردود أفعال الطرفين.....63

ثانيا: نتائجها.....64

خلاصة الفصل.....64

الخاتمة.....66

الملاحق.....70

قائمة المصادر والمراجع.....73

فهرس الموضوعات.....84

الملخص:

سلطت هذه الدراسة الضوء على تلك المعاهدات التي أبرمتها المملكة الليبية مع الدول الغربية، حيث أنه بعد الصراع الدولي الكبير الذي رافق استقلال ليبيا سنة 1951م واعتلاء إدريس السنوسي دكة الحكم تم إبرام معاهدات ذات طابع اقتصادي وعسكري مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تضمنت مجموعة من البنود التي تحفظ من خلالها هذه الدول مصالحها في ليبيا مقابل تقديم مساعدات للدولة المستقلة حديثا، لتقابلها ردود أفعال متباينة من قبل الوطنيين الليبيين، ولم يتم إلغاء تلك المعاهدات إلاَّ مع حلول الفاتح من سبتمبر 1969م.

الكلمات المفتاحية: الإستقلال، المملكة الليبية، المعاهدات، الدول الغربية، القواعد العسكرية.

Résumé:

Cette étude met en lumière les traités conclus par le Royaume de Libye avec les pays occidentaux, car après le grand conflit international qui a accompagné l'indépendance de la Libye en 1951 et l'accession au trône d'Idris al-Senussi, des traités de nature économique et militaire ont été conclus avec La Grande-Bretagne, la France et les États-Unis d'Amérique qui comprenaient un ensemble d'articles par lesquels ces pays préservent leurs intérêts en Libye en échange de l'aide à l'État nouvellement indépendant, devant susciter différentes réactions de la part des patriotes libyens, et ces traités n'ont été annulés qu'à l'arrivée d'Al-Fateh en septembre 1969 après JC.

Mots-clés : indépendance, Royaume de Libye, traités, pays occidentaux, bases militaires.

تمِ بحمد اللّٰه